













خادمی مرحوم ملک اصول  
مدیریت طوسی علی افندینگر بزرگداشت

# اصول خادمی

سید محمد  
۱۳۱۴



۱۵۱



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله واله  
 وصحبه اجمعين وبعد هذه جماع الخبايق والقواعد وجوه  
 الروايق والنوايد من الاصول في الوصل شرعية بالتماس الاصل  
 يستتر الله تعالى ختامه في قارب الاول من كلامه على الديان هي  
 حسي وعليه التكلان وهي على بابي المقدمة في ماهيته وموضوعه  
 وغايتها **فعلم** الاصل علم يتوصل به الى استنباط الفقه من اول الس  
 التفصيلية او علم يبحث فيه عن احوال الادلة الاربعة من حيث  
 اتصالها بالاحكام وهي الكتاب والسنة والاجماع والتقليد  
 واما شرع من قبلنا والشرع والتعالم والاستصحاب والبول بالظ  
 او الاظهر والاخذ بالاحتياط والفرقة ومذهب الصمى ومذهب

وجو الضبط انه السبل ما وجي او غيره والوجه  
 مشوا فالتب او لا فالتب وقيل هو ما قول كل  
 جته في عصره فالاجماع والآفاق ليس مراد  
 وجو الضبط انه السبل ما ان يصل من الرسول او لا الاول  
 ان تعلق بنظم الاعجاز فالتب والآفاق والتب  
 ان اشترطوا عند من صدر عنه فالاجماع والآفاق ليس  
 مجموع مباحثه  
 وما شرع من قبلنا فحق بالكتاب والسنة

كبار التابعين والاستحسان والعلم بالاصل والقاعدة الكلية  
 ومقول النص وشرها القلب وكذا تحكيم الحال وعموم البلوى  
 ونحوها فراجع الى الاربعة ثم ذلك التوصل الى الفقه ان  
 بالشكل الاول يضم القواعد الكلية الى مسائل الاصل الاضري  
 سهل المحصول يخرج المطايع في الفقه لا الفعل يخرج ما مور  
 الشارع وكل ما من الشارع واجبا فالج واجب فالمسائل كبرى وان  
 بالقياس الاستثناء كانت المسائل هي المقدمة الشرعية فكل  
 دل القياس على ثبوت الحكم كان حكمنا بنا لكن المقدم حقه وفيه  
 المسائل احوال تلك المقدمة **واما موضوع** فقبل الادلة والاد  
 والتبريح وقبل الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة وقبل الادلة  
 وقبل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الامدى واخا

فان قلت وحدة الموضوع جارية بالاحكام قلت الاحكام وان كانت واحدة  
 لكن الادلة ذات والاحكام احوال وموضوعات الذات اول مرتبة  
 لان تعدد الموضوع اختلاف ووحدة الذات وجعل على  
 ما يمكن اولى والاولى ان الاصل عند الجوزين ايضا هو العلم

لا سلطان له في ثبوت الادلة الشرعية  
 بل هو لا سلطان له في ثبوتها  
 بل هو لا سلطان له في ثبوتها



لا بد من السمع لا مطلقا بل في حيث  
يطلب بها الاحكام الشرعية

من حيث ينطبق عليها  
الاحكام

الماخرون من ان ادلة ثم موضع كل علم ما يبحث فيه عن اعراض  
الذاتية وهو ما يكون عروضا اما الجزئية لذاته كالنكاح للانسان  
او الجزئية كالماتة للجوانية وقبل جرقه المساوي او الخارج المساوي  
كالصنعة له بالغيب واما العارض الخارج الاظم كالحرارة للجوان  
بالحركة والخارج الاخص كالغنى بالتجارة ومخارج للباين كالحرارة  
للنار فاعراض عربية ثم البحث في الاعراض الذاتية اما في موضع  
المسئلة عن موضع العلم مطلقا نحو الدليل يثبت الحكم او مقيد بعرض  
ذاتي نحو الدليل المادول يفيد الظن واما في موضع مطلقا نحو الامر يفيد الوجوب  
او مقيد نحو الامر المضارق بعربية الاباحة يفيد الاباحة  
واما عروضا الذاتي مطلقا نحو الخاص يوجب القطع مطلقا  
او مقيد نحو الخاص المادول يفيد الظن واما في موضع العرض الذاتي

مطلقا

مطلقا نحو المطلق بوجوب الحكم مطلقا او مقيد نحو المطلق  
المقارن بما يوجب جملة على مقيد بوجوب الحكم مقيدان في كل هذه  
الاقسام الثمانية محمول المسائل الاعراض الذاتية واما غاية  
معرفة احكام الله تعالى لينا لبسعادة الدارين **الباب**  
**الاول** في الادلة وفيه اربعة اركان الركن الاول في الكتاب  
وهو النظم المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم المنقول متواترا  
وله مباحث خاصة به ومباحث مشتركة بينه وبين السنة  
اما الخاصة فالمنقول بلا تنازل ليس بقرآن قبل مطلقا وقيل في  
جواهره لاني اليه والاداء وقيل كلها مشهورة وعنه ابن  
لجزي القراءة اما متواترة واما مشهورة بان صح سند  
ولم يبلغ درجة التواتر وواقى العربية والرسم واما احاد بان

تختلف في خطوط المصنفين  
فان في المرات هو في راسه  
كما ان في تحفيف اللفظ والتخفيف في



فانضم من المذهب الفراء الثلاثة كثرة فصبغ في شرايح  
 شرايح المذهب في الاحكام وظاهر مذهب ان في وجوب  
 ابوجه الانما في وجوب التبايع كثرة البين  
 في حيث اذا خلى عن الوان وطبق ذلك في وجوب البين  
 في وجوب البين

صح سنده وخالف الرسم والعربية اذ لم يصل حد الاشهر  
 كثرة متكئين على دارف حضرة عباوى واما شاذ بان لا يصح  
 سنده واما مدرج بان زيد عاوجه التفسير كثرة ولا عاوجه  
 احتراز في غير المتواتر ليس له حكم القرآن لكي يوزع منه ووجه  
 الزيادة على النص واما الاحاد فيقبل بحسب العمل وقيل كالجزء  
 المتقطع كخطا واما المشترك فالكتاب اسم للنظم والمنع  
 ولا اربعة اقسام الاول باعتبار الوضع اللغوي وهو خاص ان  
 وضع لواحد وكثير محصور وعام ان لغير محصور مستغرق  
 وجميع منكران لغير مستغرق ومستغرق ان لمعنى كثير وض  
 كثير اما الخاص في حيث هو في وجوب البين فلا يحتاج  
 الى زيادة بيان كونه بيانا لنفسه وقد يفيد الظن بالمواضع

باعتبار وضعه له في التلاوة  
 باعتبار الوقوف عليه وبعد عاوجه في التلاوة  
 معرفة ما قد عاوجه معرفة معانيها ومعرفة ترتيبها  
 معرفة احكامها

فادخل

فادخل في الامر والنهي والمطلق والمقيد كما ادخل شخص جولا  
 كزيد او يقع كرجل او مائة او جنس كاشنان **واما العام**  
 في حيث هو في وجوب القطع ايضا عند مختارنا فلا يفتي  
 بغير الواحد والقياس ابتداء والظن عند بعض منا والشك  
 فيفيد الوجوب لا العرف فيكون تخصيصهما والتوقف عند قوم  
 منهم ابو سعيد منا وبثبت الادلة عند قوم منهم التبايع وهو  
 ابو الثلث والتوقف فيما دونه فاذا عارضنا وعلم التبايع بمخصص خاص  
 العلم عند المعارضة وبما ظننا في الباقي وينسخ عند الترخي  
 في قدر تناوله ولو عموم في وجه وقطعي في الباقي وينسخ لخاص بالعلم  
 ان تقدم لخاص وان لم يعلم يميل على المعارضة **فصل** العلم اسبابا  
 على عموم وان قالوا بعد من ان قالوا اما عام الاو خص من

فانضم من المذهب الفراء الثلاثة كثرة فصبغ في شرايح  
 شرايح المذهب في الاحكام وظاهر مذهب ان في وجوب  
 ابوجه الانما في وجوب التبايع كثرة البين  
 في حيث اذا خلى عن الوان وطبق ذلك في وجوب البين  
 في وجوب البين

اذا كان من هذا مثل اجل  
 اذا كان من هذا مثل اجل  
 اذا كان من هذا مثل اجل



واعلم ان الخفص ينقسم الى متصل ومنفصل لانه اما ان يستقل بذاته او يستقل بالاول المتصل وان في المنفصل فالخفص المتصل  
 حقه الاول الاستثناء المتصل نحو اكرم الناس الاجهار بخلها والمنقطع فانه لا يخصص وان في الشرط نحو اكرم الناس  
 ان كانوا علماء وان في الصفة مثل اكرم الناس العلماء والرابع انية نحو اكرم الناس لان يخرجوا وفي مسرور  
 البعض مثل اكرم الناس العلماء منهم وان في العلم ان منها ما يخرج من المذكور كالاستثناء وان في ومنها ما يخرج غير المذكور  
 كالشرط والصفة والبدل علم علم الاصول

البعض نحو دانه بكل شيء علم ان الله لا يظلم انسان شيئا  
 واجيب بان نحو ما ذكر ليس من الاحكام ورد بقوله تعالوت  
 عليكم اسمهاكم واما يخص عنه فالعام في الباقي قطعي كما كان ان  
 الخفص مستقل بالاستثناء والشرط والغاية وبدل البعض عند ظرف لقوله  
 في اخرج معلوما ومستقلا بالعقل نحو خالي كل شيء ومنه  
 تخصيص المسمى بالجنس من خطاب الشرح او بالكلام المترادف  
 فانه نسخ فان علم اخرج المنسوخ في قطعي في الباء والآتي  
 يجمع ونظري في الباء ان كلاما مستقلا متصلا ان معلوم  
 المخرج وفي الكل ان لم يعلم او ان حسا نحو ادتبت كل شيء  
 او عرفنا نحو لا ياكل رأسا يقع على المتعارف او تتقنا بعض الافراد  
 كل ملوك احرار زيادة لا ياكل فأكبر قبل قطعي ان المخرج

لا يطلع على الملازمة  
 لا يطلع على العيب

معلوما

ان شرط ينقسم الى عطف وشرعي ولغوي اما  
 العطف فالجواب للعلم فان العقل هو الذي يحكم بالعلم  
 هو الذي لا يوجد الا بحسب واما الشرعي فاما الشرعي  
 للصلاة فان التشرع هو حكم بذلك واما الشرعي  
 فمثل قولن ان دخلت الدار انت طالق فان اهل  
 الطلق وضعوا هذا التركيب ليدل على ان ما دخلت  
 ان هو الشرط والاخر هو المعطوف به وهو خبر  
 وعند اكرخي وعيسى بن ابان وابن فوريان ان  
 لا يتبع اصلا لا يتبع به وان علم الخصم في غير  
 دليل ينبغي

معلوما واما التخصيص بفعل الرسول وسكوتة وبقول اصحابنا  
 الاجماع وبمذهب الصحابي فراجع الى الكلام المستقل والتخصيص  
 بالنسبة كنية طعم في قوله ان اكلت ليس يصحح في ظاهر المذهب  
 مطلقا وصحح ديانة عند ابي يوسف وقضاء ايضا عند الخصا  
 وتخصيص العام باسبب النزول واستبنا الورود وليس كما في عند  
 كونه الباء ظنا يخص خبر الواحد ولي منصوص بالقياس فروع  
 العام المسوقة للذم او الذم هل هو باقية على عمومها او لا قيل نعم  
 وقيل لا ولا يصح نعم ان لم يعارضها غير اخر لم يسقط له والالا  
 فيه شمول للجميع لان جهة تناول اللفظ ولا جهة جهة الحكم والثاني  
 يراد فيه الشمول في اللفظ لانه الحكم ولان الاول مجاز اتفاقا والثاني

ومثال في الذم قوله في والذم في قوله في  
 يكون للذم في قوله في والذم في قوله في  
 يكون للذم في قوله في والذم في قوله في



في قول اوله قوله الاول علية ولا تنفك عنه بخلاف الثاني

ولان المختص لا يلزم ان يكون غلابل اعلم

في قول اوله قوله الاول علية ولا تنفك عنه بخلاف الثاني  
ولان الاول يراد به الواحد اتفاقا وفي الثاني فيه خلاف نحو  
قوله تعالى قال لهم الناس لاني وقاتل هو نعيم بن مسعود <sup>في ادراك العزاة</sup>  
العام في الباء مطلقا مجاز عند الجمهور وحققة عند الاكثرين <sup>في ادراك العزاة</sup>  
قبل مجاز ان يغير مستقل مطلقا او مستقل من حيث القصر وحققة  
من حيث التناول وقبل مجاز ان شرط الاستغراف في ماهية العام  
والاحقيقة في انتهي التخصيص وهو عند الاكثر جمع يقرب من ردول  
العام وقبل ثلث وقبل اثنان وقبل واحد والخار واحد مطلقا  
بغير مستقل وثلاث في جمع وقبل اثنان ان مستقل وفي المفرد  
واحد والطارفة كالمفرد **مسألة** العموم من عوارض الالفاظ على  
الابن حقيقة وقبل من عوارض المعاني كذلك في الاصح ومجازا

الكل انما هي حقيقة عند لفظ

في قول اوله قوله الاول علية ولا تنفك عنه بخلاف الثاني

عند بعض قبل لا اصلا **مسألة** الفاظ العموم اما عام بصيغته  
ومعناه وهي جمع للعرف باللام او الاضاف حيث لا عهد او  
بمعناه فقط وهو اما يتناول الجميع بشرط الاجتماع بحيث لو ثبت  
لحكم لو اريد بيت لا يدخل في الجميع كالرهن والنوم والجن والاش  
ويجمع او يتناول على سبيل العموم كالمجتمع او منفردا نحو  
من دخل هذا الحصن فله كذا او على سبيل البدل اي مفردا فقط  
نحو من دخل هذا الحصن او لافله كذا او عند الشك في ان ما لحقه  
او لا خامر قبل هو المختار **ومن** العام المفرد المعرف باللام او لا  
ايضا حيث لا عهد الا ان يلحق بقرينة الجنس وما في معناه كالجمع  
الذي يراد به الى حد نحو لا تزوج النساء <sup>بوجود</sup> والنكوة النفقة  
حقيقة او حكما كانه نسيانته النهي او الاستغفارهم الانكار

في قول اوله قوله الاول علية ولا تنفك عنه بخلاف الثاني

لان الاصل عند الاصول في اللام ولو في جمع  
هو المفرد الخارج لانه حقيقة التعيين ثم الاستغفار  
واما عند الجمهور فيكون على قرينة البعوضة فالاستغفار  
هو المفرد عند الاطلاق حيث لا عهد **مسألة**

اي التركيب والكلام الذي لحقه لفظ او لا



والشرط المثبت عند قصد المنع نحو ان شرب خمر فكذا لا  
 هل نحو ان قتل حربيا فلكذا او الموصوفة بصفة عامة  
 لا اجالس الارجلا عالما قيل هذا عند من لم يشترط في العلم بالانسان  
 ويعرف بانظم جماعة المسماة والنكوة في الاثبات قد تعم  
 ان الانسان كقول تعبه فيها فاكهة ونحو درمان وبقيت انعم  
 نحو علت نفس ذرة والمعاد المعروف بين الاول والعاد  
 المنكر غير الاول وذلك اصل قد يدل على مانع كما في قوله تعالى  
 في السماء اذ وفي الارض اليه واما الحكم اليه واحد واتحدت بينهما  
 وانزلنا عليك الكتاب بالحق مصداقا بين يديه من الكتاب  
 وهذا الكتاب انزلناه الا قوله انما انزل الكتاب حيث تغايرتا  
 فيها وادى نكوة تعم بالصفة ونحو ما شرطية واستفهامية

اولا لو لم يكن الفاعل لعمق النوع لم يكن للانسان  
 سبب منفع على انفس من التعميد بنسبة

وقوله تعالى قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا اليك

يشملان

وقوله تعالى  
 انما انزلنا  
 الكتاب بالحق  
 مصداقا بين  
 يديه من الكتاب

يشملان الموثق لكن من في العلاء وما في غيرهم وقد  
 يكسر واما الموصولة والموصوفة قد تعم وهو الاكثر وقد  
 تحق والذي يعتمها وحيث نعيم الامكنة اقتلو المنكرين  
 حيث وجدتموهم وسائر اسماء الشرط والاستفهام كايين  
 ومتى وكيف لعموم الامكنة والازمنة والاحوال وكذا انما ومتما  
 وكيفما لكنهما مختصة بالفعل وكل وجميع على ان في عموم  
 مدغولهما فكل لاحاطة الافراد في النكوة ولا احاطة الاجزاء في المعنى  
 وقد بين لاحاطة الافراد ايفه نحو كلام ابنه وقد بين في التفسير  
 وكل كقولنا في الاسماء وتعمها صريحاً وتعمها الافعال ضمناً اي في فنية  
 تعميم الاسماء وكذا بالعكس والتكرار وجميع للشمول والاشتمال  
 فلودخل عشرة معاً في جمع من دخل هذا الحصن او لانهم نزلوا  
 فله كذا

قال في الاتفاق ان كل الافراد عند اضافته الى الموصوف  
 الجوع وكلام ابنه وكذا في معنى اللبيب وكذا اكل الطعام  
 كما في قوله تعالى وجاءهم الموت من كل مكان على ما في تفسير  
 ابن الكبار وقالوا ايفه في قوله كل شجرة ونخل خضرة  
 انقلب على اكتف في اخر سورة الاعران وكما في قوله  
 انقلب على اكتف للسبيل للتكثير  
 فلان يقصد كل واحد من انكسارها نحو قوله  
 وبغير احاديت كثيرة ويضع انكسارها نحو قوله  
 آية الكرسي في كل صلوة مكتوبة لم يبق في حضور  
 حجة الا ان يثبت ولا شك ان اريد بالفضل والافراد  
 ونسب حريش والاشكال ان اريد بالفضل والافراد  
 فنه فانه في عمره مرة لا ياتيها تلك الفضيلة وان اريد  
 النوع فيلزم ان ياتي مرة واحدة لا يصح في ذات ايفه  
 انما هو في فنية تسليم صحبة فنية لا يصح في ذات ايفه  
 انما هو في فنية تسليم صحبة فنية لا يصح في ذات ايفه  
 اوضح لا يبرم الا ان اضره كما في شرح الشارح بنسبة



الامم  
عنه  
بما  
في

والعطف على العموم بوجوب العموم الموقوف خلافا للنسب في  
ما وضع لخطاب المشاهدة نحو يا ايها الناس وباعبادي  
الموجود فقط والحكم ليس بسوحد بدليل اخر من نفس واجماع او  
قياس خلافا للامثلة ويشمل النبي <sup>ص</sup> ولو مع قول خلافا للبعض  
وقد بينى الخطاب لعين والمراد الغير نحو يا ايها النبي انتم <sup>ان لم يكن</sup>  
ولا تطع الكافرين واذن كنت في شك مما اتوا اليك فاسئل  
الذين يتوكلون الكتاب من قبلك اذ المراد هو التعريف الى  
الكفار لعلم من قول لئن اشركت ليجزى علك وجميع  
المذكور السالم نحو المسلمين ونحو فقل اني محض بالذكور الا عنه  
الاختلاط بالاناث فدخلت بها لهم وبلغ الوانث السالم  
يختص بهن البتة <sup>علا</sup> **خطاب** <sup>علا</sup> **الرسول** <sup>علا</sup> **بمع** <sup>علا</sup> **الامة** <sup>علا</sup> **عرفا** <sup>علا</sup> **ونصا**

لان كان نيتا وحاشاه من الشك في  
لان لا يفرق منه على السلام من الاولاد فوجوب  
اهل الكبر ولا السؤال الى اهل الكبر

فلا يخلو فيه الاناث تبعا خلافا للامثلة  
ومحل الخلاف انه اذا اطلق هذا اللفظ بلا قرينة  
فالظن عدم دخول الاناث عند الجمهور خلافا  
للمنابة والآفلا نزاع بحسب المجاز والخطاب  
خوفوا مني وكانت في الثانية <sup>علا</sup>  
اخلف في الخطاب بين من يسمي الامة بغير  
بمع لانه قدوة املا تابعة معه عرفا الامم والامة

في اضافة المصدر المفعول به

الامم  
عنه  
بما  
في

الا بدليل وخطاب الاحديع لجميع بالصفة بل بالجوهر نحو حكم على  
الي احد حكم على الجماعة او بالقياس <sup>علا</sup> **الامة** <sup>علا</sup> **داخلة** <sup>علا</sup> **في** <sup>علا</sup> **عم** <sup>علا</sup> **منع** <sup>علا</sup> **خطابه**  
خير الامر اذ نهيا فلو قال امرة كل في السكة والصحيح طلف خلافا للبعض  
وعليه خرج عدم الطلاق في قوله نساء المسلمين طواله وقيل <sup>علا</sup> **خطابه**  
بالناس والمؤمنين يشمل العبيد عند الاكثر والحق انه تعالى عند الرازي  
نحو يا ايها الناس اتقوا الله <sup>علا</sup> **مطلقا** <sup>علا</sup> **في** <sup>علا</sup> **المواقف** <sup>علا</sup> **عام** <sup>علا</sup> **فيما** <sup>علا</sup> **سوى** <sup>علا</sup> **المنطق** <sup>علا</sup> **ب** <sup>علا</sup> **فانواع** <sup>علا</sup> **الادى** <sup>علا</sup> **حرم** <sup>علا</sup> **كلها**  
منه من مخالفة عام ايضه عند منثية فيدل قوله عليه السلام في شأ

الغنم زكاة على عدم زكاة في كل علفه <sup>علا</sup> **خطابه** <sup>علا</sup> **فعله** <sup>علا</sup> **على** <sup>علا</sup> **السلام** <sup>علا</sup> **ان** <sup>علا</sup> **في** <sup>علا</sup> **العمل**  
المنعم كونه نكوة في سياق النفي وان في المنثية فالصحيح لا يلزم الارادة  
والانقسام كصحة الانقسام الكلمة لانه نكوة في الانثيات بل هو في المد

المشرك فينتقل فانه ترجح البعض فذاك والآف البعض بغيره الباني  
من ترتيب الموقوفة

يعني ان كان خطاب بها لخطاب الله تعالى في شأ  
وانا فلا عند كبر الرازي  
الموقوف في قول تعالى ولا تدخلوها انما

ان البعث للحا اليقين وان الشر المنزيع الالة  
يقينه لانه في خصوص المادة







والمتقين

[illegible]

مدد علیہما تحریر



منه ان نسخا من نسخة  
الكتاب المذكور في  
مكتبة الخزانة العامة  
بدمشق

مكرهه عندنا وقبل يجوز فيه دون المفرد وأما الملاقاة المتراكمة  
على كل من معنيها على سبيل البدل فتقوى عليه وإطلافا على أحدها  
غير معين وعلى الجوع المركب منها مجاز لا حقيقة  
باعتبار دلالة اللفظ على المعنى وضوحا وخفاء قابلا  
الوضوح أربعة الظاهر والنص والمفرد والحكم كإعتبار الخفاء  
لغوي المشكل والحل والمشتابه **الظاهر** فظاهر المراد مجرد  
صيغة محتملة للتأويل والتخصيص والنسخ سواء كان مرافقا  
له أو لا وحكم وجوب العمل بما عرف قبل كسناد قبل الأصح بغيرنا  
وقيل ولحق أن الأصل في الظاهر والنص أداة القطع وقد عرفت  
الظن إذا ريد احتمال المراد دليل النص فإن زاد  
وضوحا على الظاهر بمعنى الحكم هو سوف الكلام كما هو

المشهور

منه ان نسخا من نسخة  
الكتاب المذكور في  
مكتبة الخزانة العامة  
بدمشق

المشهور وقيل هو ضم قرينة نظمية سياقية أو شيئا خاصا  
كان ذلك النص أو عاماد قبل فقط وغير مختص بالسبب قبل  
بالسبب الذي كان الشيء الكفيل تعا د على السبع ومعم  
الربو فانه ظاهرة في الإطلاق ونقص في التفرد وحكم وجوب  
العمل بغيرنا مع الاحتمال التشاؤف قد يطلق النص مطلق اللفظ الكلام  
وعلى لفظ القرآن ولحديث وعلى المنفع المفسر **الظاهر** فظاهر  
أوداد وضوحا على النص شيئا القبراد والتقريب بحيث لا يحتمل  
إلا النسخ كقولنا تعا مسجد الملا نكه كلامهم إجموع وحكم وجوب  
العمل به ووجوب الاعتقاد مع احتمال النسخ **الظاهر**  
فإن زاد قوة على المنسب بعدم احتمال النسخ وحكم وجوب  
العمل به والاعتقاد بلا احتمال شيء والحكم بما عين أن عدم

منه ان نسخا من نسخة  
الكتاب المذكور في  
مكتبة الخزانة العامة  
بدمشق

منه ان نسخا من نسخة  
الكتاب المذكور في  
مكتبة الخزانة العامة  
بدمشق

منه ان نسخا من نسخة  
الكتاب المذكور في  
مكتبة الخزانة العامة  
بدمشق



المستمال يدرك الآيبيا يوجي فاما لغزاة السقط كالهلوع  
وهو الغناء ان القوارير من الرفافة  
صفتي بيازيه

او الحكم الفرائض والى عبيد والمشتابه الفضل والامانة

[illegible]



وهكذا نكون الحكم ما عرف مراده ولو تأذيلا والمثابه  
ما استأنزته تعاقبا بل اولا **النبذ** يجوز القطع  
في الدليل اللفظي لتواتره بثبوتنا وعدم استعماله في  
خلاف الاصل دلالة وان الاصل حمل كل لفظ على ببادر  
وانكره جمهور الاشاعرة كالمعتزلة لتوقفه على عدم  
الاشتراك والنقل والاضمار والتقديم والناخير  
ومخوها هو سفسطة **سبكا** لما مر انقا والقيم  
**الثالث** باعتبار استعمال اللفظ في المعنى وهو اربعة  
للحقيقة والجواز والتمتع والكناية اما الحقيقة فاما  
استعمل في ما وضع لا يندخل المراد الذي هو لفظ  
منقول بل انما سبته لكونه بوضع جديد والمنقول هو

غلب

غلب في غير ما وضع لم يجز يفهم بلا قوت مع مناسبة بينهما  
ويستلزم نافية شرعا او اصطلاحا او عرفا حقيقة فوجاز باعتبار  
الوضعيين وحكمها بثبوت معناه مطلقا عاما او خاصا نوكا ولم  
ينور جوازها على الجواز وان رجح على المشترك **واما الجواز** فما  
استعمل في غير ما وضع لم لعلاقة بينهما وبكفي السماع بغيرها  
لاذ اشخاصها خلافا لمن وهم وحصر وهما خمسة وعشرين  
اطلاق اسم السبب على السبب وعكسه والطلاق اسم الكل على  
جزء وعكسه والطلاق اسم المزدوج على اللازم وعكسه واحد  
المتشابهين على الاخر والطلاق المطلق على المفيد وعكسه  
واسم العلم على الخاص وعكسه وتسمية الشيء باسم مجاوره  
وباسم ما يؤول اليه وباسم ما كان واصطلاح اسم الحمل على الحال



وعكس الإطلاق الـ الشيء عليه الإطلاق اسم الشيء عابده وأطلاق  
 النكرة في الاثبات للعموم وآراة الى احد المنكرين المعروف باللام  
 والإطلاق احد الضدين على الاقوال الإطلاق الشرطي على المشروط  
 وعكس ولهذا والزيادة ثم مرجع الكل الانتفاء من المعلوم الى  
 ومعنى اللزوم هنا مجرد التبعين **حكم** الجواز بثبوت ما اريد به **صا**  
 او عاماد فله ذلك العام معناه الحقيقي او لا وجواز الفترها  
 والجواز خلفه حقيقة وشرط الخلف امكان الاصل في نفسه  
 ولهذا لم يقع كنه في مسئلة الكوزة في حق النكاح فليحتملها  
 عربية مع معناه او لا وعند هؤلاء في حكمه فيعتق بقوله لعبد  
 الاكبر ستانم هذا ابنه عنده لا عندها الصحة عربية وعدم  
 امكان حقيقته ولهذا لا يصح الجواز الا عند تقدير الحقيقة

ادعها

جبرها عادة او شرعا وكذا الى ابعد الجواز عند امكان اقرب  
 الى الحقيقة ولو كان الجواز متعارفا في التعامل عند اهل بلخ  
 وفي التفاهم عند العرافة خلافا لهما وقد يتعذر ان اذا **كان**  
 حكم متناكره بنى لآثرته ولا يجتمعان في ارادة بلفظ  
<sup>التي صار الى الجواز مرة</sup>  
<sup>والتي فصلت الارادة مع الجواز بلفظ</sup>  
 واحد بان يكون كل واحد منهما متعلقا **حكم** لا تقتل اسدا  
 للبيع والرجل الشجاع كالمشرك في معنيته خلافا للثاني  
 ولا الجازيان وطريق الجمع هو عموم الجواز بان يراد مجازي  
 يعتمها كلا اضغ قدسي في دار فلان بارادة الدخول فيم **صا**  
 ومتغلا وما شياوراكبا والجواز عن الجان قبل مننع و  
 قيل جازي كولا نواعده **صراي** لا نواعده **وهي** عقد  
 نكاح فتجوز السر عن الوطئ والوطئ عن العقد واللفظ به

والوطئ ما



الوضع وقبل الاستعمال <sup>اصلاً</sup> لم يكن حقيقة ولا مجازاً والمجاز خبير  
 من الاشتراك والنقل والحذف وهما شيان على الخنا والقل  
 خبر من الاشتراك والتخفيف من الاربعة ثم شرط المجاز قرينة  
 مانعة عن الحقيقة حساً او عقلاً او عادة او شرعاً والقرينة  
 اما خارجة عن المتكلم والكلام كالدالة في معنى الفلور او امر في  
 المتكلم كقولك واستقرزني استطعت مزاج او امر في الكلام  
 فاما زيادة معناه في بعض الافراد فلا يعبر الفاكهة العنب  
 او نقصانه فلا يعبر الملوك المكاتب واما محلي الكلام كقول  
 علي السلام الاعمال بالنيات فلا يصدق بدو القرينة نية  
 المجاز الا بما فيه تشديد **والاداء** الى المجاز اما اختصاص  
 لفظة بالعدو به او الوزن او الحسن ابدعية من نحو السجع

والمطامع

السجع والمطابقة او معناه بالعظيم او التحقير او الرغبة  
 او الترهيب او المبالغة او زيادة البيان او تلطيف الكلام او  
 مطابقتها المراد او التزيين او التنويه لا غير ذلك ثم من المجاز  
 الطلاق صيغة مقام اخرى كالطلاق المصدر على الفاعل او المفعول  
 او المفعول <sup>كامل عدل</sup> <sup>كالخلق</sup> وهو على المصدر والفاعل على المفعول وفيصل على  
 مفعول والطلاق واحد من المفرد والمثنى والجمع على اخر منها  
 والماضي على المستقبل والطلب على المحرم ووضع جمل قوله موضع  
 الكثرة وتذكير المؤنث وعكسه والتعقيب واستعصافه افعال  
 بغير الوجوب ولا استقلال بغير التحريم وحرف الجر في غير معناه الحقيقي و  
 التضمين واختلاف في مجازية الحذف والتاكيد والتثنية والكتابة  
 والتقديم والتأخير والانتفات والشيء قد يوصف بالحقيقة







دخلت الدار نزلا الاول وفي الباقي ولو قدم الشرط نطق  
 الاول ونزلا الثاني وفي الثالث وعندهما يتعلق بهما ونزلا  
 مرتبنا ويستعد للواو كقولهم فليكن عن يمينه ثم يات  
 وقيد محي للترفع كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم يساد قبل  
 ذلك حده ولا يستبعد نحو يعرفه ثم يكره لهابل للاعراض  
 عما قبله واثبات ما بعده على التدارك في انت طاق وافر  
 بل شين تطلق الموطوءة ثلاثا بخلاف له على درهم بل درهما  
 ولا يتبع في كلامه تعاريف هذا المعنى **لكن** للاستعداد بعد النفي  
 اذ دخلت المفرد ونحوه في غيرها ولو منع ان يحملة بشرط  
 استساق الكلام كلك على الف فرض فعال لا لكن عنصبا  
 والابن ما بعده كلاما مستقلا نفا كقول المولى لانه  
 مستانفعا

اذ انتقد العلم بغيره لا اتصال في معنى العطف  
 قاله في حاشية كازم  
 الذين اسوا الى ولو كان  
 في بيان اقسام الكلام اربعة اقسام  
 وانما يجوز محل الانبات غير محلي

تزوجت

هذه الحجة هي في الحقيقة واحدة  
 فيكون

تزوجت بغير ذن لا اجيز النكاح لكن اجيزه بانين او لاحد  
 الامر يا او الامور فيوجب الشك في الاخبار والتحيز في  
 الاستثناء في قوله هذا حر او هذا او هذا يعنى الثالث و  
 بحيرة الاولين كانه قال احدهما حر وهذا ويجي بغير بار  
 الواو ويفيد العموم في نسبة النفي لهما لفظا او معنى الا  
 لقربة كعكس الواو فان لني الشمول وبمعنى الا او الى لا اذ  
 هذه الدار او اذ دخل تلك **وف** نحو الباء لا لضاف لا نحو  
 الابا ذني يوجب لكل خروج اذا تباخلاف الا ان اذن لك **و**  
 يجوز بمعنى الشرط في نحو انت طالق بمشبهته والاستعانة  
 فندخل على الوسائل كالامانة فيعت هذا العبد بكونه البر وكرا  
 بالعبد سلم فيراى بشرائطه واذا دخلت المحل لا يتناول

فوجب بانين ووضع ان يتناول احد الاكوارين  
 عند علة اهل اللغة وانما اللغة لا التلك كما ذهب  
 الامام ابو زيد وابو إسحق الكنديان وجاءت في النسخين  
 وقاخر الامام الصحيح قول القاضي الا انه في النسخين  
 يغض عن ذلك باعتبار محل الكلام وامانة الاثنتان فليكن  
 او لا باخذ وفيه شبهة  
 فلو عطف لا يلزم فلا او فلا بحيث اذا تكلم احدهما او قال  
 الا فلا او فلا لانه على ما جميعا حاسد وفيه  
 قوله فعلت هذا او هذا فاعيد لكانت والابا  
 قال في معنى السبب بعد ما عدا لا وسكان كاشك والابا  
 والنحو والابا في جميع المطلق والاضراب والتقديم  
 والاستثناء او الاستثناء قال النقيب في التخفيف ان  
 اول اصل شين او الاستثناء قال النقيب في التخفيف ان  
 الامع بل والواو وما بقيت المعاني مستقادة في غير  
 مبهمة



الكلا والال يتناول في النيم اذ صح بالجبر المشهور في الاستعلاء  
 ويراد بالوجوب فاعلى الف دين الا ان يصل به قوله ودعية  
 وتستعمل للشرط نحو يابعدك على ان لا يشرك بالله وفي المعاد  
 المحض بمعنى الباء فبعت منك هذا العبد على الف اي بالف  
 وكذا في الطلاق عندها وعنده بمعنى الشرط منه للتبقي  
 يتما على ذي ايمان فلا يدل على ابدليل ابياء في اعتق  
 ما شئت من عبدي ليس الا اعتناق الواحد خلافا لهما حكما  
 على البيا ولا بداء الغاية والبياء بمعنى الباء ويستعمل صلة  
للفاية بمعنى الا او كهي الغاية او عاطفة بمعنى الفا  
 المعطوف جزء من المعطوف عليه افضل او احسن وينقضي  
 حكم شيئا فشيئا الى المعطوف وقد نزل ابتداءه فدخل

ففما اذا كانت امرأة زوجها طلقت  
 فكلها الزوج واحدة من جهة ولا يجب  
 تحت الالف عنه لانه لا يشترط وعند  
 بنو بانيا وجب تحت الالف لانه لا يشترط  
 قول يجب تحت الالف كالوفات فبعت  
 ورجم لان اخذ العوض منه على اجزاء المعوض

والغاية الموضع الذي ينتهي اليه في حكمه  
 في اجماعها انما هو ابتداء غايته في حكمه وقبل  
 الم فانه خلاف اسم في حكمه على الكل او الغاية في  
 وليس فيها ابتداء ونهاية وقبل غيره ابتداء في  
 ينقضي الغاية في حكمه

على مبتداء وقد يقدر خبره وان دخلت الافعال فلان  
 ان احتمل الصدر الامتداد والاخر الانتهاء والا ان  
 احتمل الصدر السببية فيمنع كـ والالف للمطف المحض بمعنى  
 الغاء عند امام الخو والمطلق الترتيب عند بعض والمعنى  
 الواو عند اخر واذا وقعت في اليقين فشرط البرية هو  
 الغاية وجود الغاية وشرط البرية السببية وجود ما يصلح  
 سببا وفي العطف وجود المعطوف والمعطوف عليه الى  
 لانتهاء الغاية فانه احتمل الصدر يحمل عليه كاجلت الشهر  
 والا نعلق بخذوف ان امكن كبعث الشهر والايحمل عا ماب  
 صدر الكلام ان احتمل كانت طالق الشهر بلاينة شيء من التجيز  
 والناخير وعند فرقيع في الكلام ان تناولا الغاية صدر الكلام

ففما اذا كانت امرأة زوجها طلقت  
 فكلها الزوج واحدة من جهة ولا يجب  
 تحت الالف عنه لانه لا يشترط وعند  
 بنو بانيا وجب تحت الالف لانه لا يشترط  
 قول يجب تحت الالف كالوفات فبعت  
 ورجم لان اخذ العوض منه على اجزاء المعوض

والغاية الموضع الذي ينتهي اليه في حكمه  
 في اجماعها انما هو ابتداء غايته في حكمه وقبل  
 الم فانه خلاف اسم في حكمه على الكل او الغاية في  
 وليس فيها ابتداء ونهاية وقبل غيره ابتداء في  
 ينقضي الغاية في حكمه



الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

تدخل في المنياء سواء قامت بنفسها كراس التبرك او كانت غائبة  
بحسب الكلام كالمراقبة فلا سقاط ما وراء الغاية او وجدوا فلا  
وان لم يناد لها او الشبه فلا تدخل قامت بنفسها كحائط البستان  
اولا كالبيل فتقدم للحكم الى الغاية **واعلم** ان في المذهب الاول  
الاجاز اعدم الاخذ الاجاز الا اشتراك الدخول انما بعدها  
من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن في الطرفية في الزمان لا يستغنى  
ان حذف وعندها لا يفتنسه حذفها كاذنات في اخرها  
ذات طالق في الفد صحيح قضاء مع عدمها عند اخلا فالهما  
وفي المكاة للتمييز الا ان براد تدبر فعل كالدخول فتعلق به فيضير  
شرطا والاصح ان كالمشرط فلا تطلق اجنبية قبل لها انت طالق  
في نكاحك فتزوجت مع طاهرها ان تزوجتك **وهي** بالاصح  
لا مذهب

عني يستعمل الدخول وعدمه على  
فان شئت ان تطلق فتقدم  
بغية

الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

ثم نفرد ما سبق موجبا او منقيا استغناها او خبرا لا السؤال  
معاد في الجواب فلو عرض على غيره بمينا كمن يجره فله نعم وقبل تصد  
للخبر ودعد للطلاب واعلام للشيخ بل لا يجاب التي استغنا  
او خبرا فيل لها موضعان رد التي نحو ما كان بذكره نعم في سؤالي  
اي علمت وجواب استغناهم دخل على في فتقيد ابطاله في الست  
بريكم قالوا **اسماء الطروف** مع الفارقة فتقع ثنتان في انت  
طالق واحدة او معها واحدة دخلها او لا وقد يستعمل في بعد  
في التقديم **وهو** للتأخير عند الحاضرة **وهو** في المكان  
وقد يستعاره للشرط في كانت طالق حيث ثبت **كلام**  
الشرط ان الشرط فقط فتدخل في امرها خطر الوجود في ان لم  
اطلقك فانت طالق لا يثبت الا عند الموت لم مثل ان علي مارو

فمنع واحدة في قولك طالق واحدة قبل واحدة  
منع المظنة وتبع ثنتان في الجواب  
اي شرطه من ان يكون وان لا يكون ولا يستعمل  
في فعل الوجود او ففصل  
الاستغناء او الاستغناء



هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه  
في جوابه لا يدخل في الكلام  
في جوابه لا يدخل في الكلام

عن أبي يوسف وقد تدخل في الكلام في جوابه وقد لا تدخل في الكلام  
اصلا **فانه المنع** كالاقتضاء فلا تطلق في انت طالق لولا دخول  
الدار **واعند الكوفيين** مشترك في الطرف فقط ويستعمل في  
الطبي والشرط فقط ويستعمل في خط الوجود واليه ذهب ابو ج  
فيلو حواشي **اعند البصريين** للطرف فقط وكثير ما يوز  
منعها بين الشرط كالاقتضاء لكان او مشتق للظن لا محالة  
دوم متى هو قولها في اذالم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يبت  
احدها عنده ويقع كافرغ عندها ومثله اذا ما الا انه متحقق في  
في الجازات **فانه اذا الاستمرار** في الاحوال الماضية والحاضرة  
والمستقبل **لكن لا يقتضي التكرار** وانها تختص بدخولها  
على المتيقن والظن **والكثير** بخلاف اذ فانها في المشكوك

والموهوم  
قال في الميعة فلم يزل الشرطية وتوفا لا يلزم  
التكرار وان افترق قوم

اذ منعه ان عدم وقوع طلاقك لا يوجب  
دخولك الدار ذكره في مختصره  
وهذا الخلاف اما هو فيما اذا المكن للزوج نية اما اذا  
نوى الوقت يقع في الحال ولو نوى الشرط يقع  
في آخر العلم لانه لا يقع في الحال  
نكر اذا خفيت خربت اي اخرج وقت خروجه فحينها  
يجوز طلاقه بخبره فليكن خبرا بالشرط الا انهم  
لم يخلوه كمال الشرط ولم يخلوه في المضارع  
فكانت معنى الالباس انهم الشرطية

والموهوم والنادر وانها مفيدة للمعوم بخلاف ان وقد تلقى رادة  
منى لطرف الزمان **اللازم** المبرم فلكونه الزمان تطلق بادي سكوت  
في انت طالق متى لم اطلقك وكونه لازما لا يرد في معنى الزمان حين  
قصد الشرطية وكونه مبهما لا يدخل الا في خطر ويجزم الفعل وان ط  
منى شئت لا يقصر على المجلس ومثله **فانه** كيف للسؤال في الحال  
فانه استقام فيعتبر ذكره كانت طالت كيف شئت للدخول بها  
فيطلق وصف الطلاق عند ايج واصلا ايضا عندها فيما لا يشأ  
سواء عندها والآخر ذكره كانت حركت شئت فيبقى عنده  
وعندها لا شئ في المجلس وقد يحكي للشرط نحو كبت تصنع  
اصنع **لعدد** المبرم في انت طالق كم شئت لم تطلق قبل المشيئة  
وتقيدت بالمجلس ولها ان تطلق نفسها واحدة فصاعدات



سواء كان نقى الموضع لا يوجد فيه  
أو لا يوجد النقى

فلو كان بواسطة يكون ثابتا بالادلة او  
بالتجسس **مس** فان اشارة في بيان  
الحق والخطا هو المعنى المطابق  
مثال التعارض قول عليه السلام ان من ناقض  
العقل والدين وقيل ما نقضه ونبهنا على بعضه  
نقد احاديث في فقرتها نقضها  
انعم ولا تعلق بين الكلام  
وفيه اشارة الى اننا نقضنا  
كما قال في قوله تعالى يا ايها الذين  
السلام انما قالوا صدقنا  
وبه عبارة فرج على الناس

امپا



منه كذا في آية التائيد  
منه

على الادام حكم النظم لغة لا استنباطا فيثبت بها ما لا يثبت

بالقياس فهو غير القياس دوقا وقوف خبر الوعد لان

الفرع في القياس ادنى من الاصل وفيها مساو اد اعلم وكل منهما

اسلجى ان انتفاء مناه او حتى ان اختلافهما فاربعة كالحاق

غير الاعراب بالاعراب في وجوب الكفارة بالجناية على

رمضان ونحو وقاع المرأة بوقاع الرجل في وجوب الكفارة

بالجناية على الصوم ونحو الحاق الضرب والشم بالنائب

في الحرمة والحاق الاكل والشرب بالوقاع في ايجاب الكفارة

بالجناية <sup>بالادى</sup> افادة القطع في حيث هو وقيل يفيد النظم

اذا لم يعلم المقسوس قطعا ولا يحتمل التخصيص فقبل عدم

عدم ما وقيل لا بل لانه اذا ثبت معنى المضاع لا يحتمل ان لا

البدل يكون

منه كذا في آية التائيد  
منه

لا يلحق علة في بعض الصور <sup>الادام</sup> بالقياس فدل على

اللازم المتقدم كاعتق عبدك عنه بالف فالامتناع يتحقق

تقدم ايسر ضرورة كان قال بع عبدك عنه بالف وكى وكلى

في الاعتاق واذا كان ثبوت بالضرورة فيسقط من شروطه و

اركانه ما يحتمل السقوط كالقبول في المثال كما قالوا قد يثبت

ضمنا ما لا يثبت قصدا لكن اذا ثبت ثبت بلوانه ونزله

ولا عموم له الى اللازم المتقدم خلافا للشافعي فجعل اذا تعدد

المرور <sup>بغير</sup> لم يوجد ميسر والا فكالمدكور فيع لانه النظم للفظ ولا يحسن

خلافا للشافعي فيسقط في تخصيص فاعاد منقول وحال دسبب

وصفة في البين مكان وزمان اجماعا فان صح عن ابي يوسف

ديانة والمصدر المنع وان ثبت لغة لا يع الا اذا تنوع كالمنا

منه كذا في آية التائيد  
منه

منه كذا في آية التائيد  
منه

منه كذا في آية التائيد  
منه

منه كذا في آية التائيد  
منه



فان كان المقتضى قد اظهر شيئا مما ذكره فيجب بنية التخصيص  
 من المقتضى فلو قال لا شرع في كذا  
 طاعة لا يقع لان الابد لا يتبع التخصيص  
 ولهذا لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص  
 لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص

لكمال والعقود فلا يظهر شيئا مما ذكره فيجب بنية التخصيص  
 لا اكل اكله لكل اكله ولا زفر انكر الانقضاء وعدة من الدلالة  
 او الاضمار **ان** التفسير جعلوا ما اضمروا في الكلام لفروا  
 صدق المتكلم **ولفهم** عطلا **ولفهم** شرعا وقبل **ولفهم** لفظا مقتضى  
 انما اضمروا شرعا فقط فعلام ان يتوقف الكلام عليه شرعا وان  
 لم يتوقف لفظه وشرطه ان يكون مقتضى ادنى من المذكور وما وبا وحكم  
 ان شرط المقتضى  
 انما هو القطع كالدلالة الا عند التعارض واما الاستدلال الفاسد  
 فمنها مفهوم الخالف وهو ان يثبت في المكوت خلاف المنطوق  
 اصحح به البعض بشرط اجالا ان لا يظهر بتجفيف المنطوق بالذكر  
 فائدة غير في الحكم عن المكوت عند تفضيلا ان لا يكون الحكم في المكوت  
 عنه اولى لا مساويا ولا يخرج بخارج العادة ولا يكون لسؤال او حاشية  
 ان

وان لا

فان كان مقتضى التخصيص قد اظهر شيئا مما ذكره فيجب بنية التخصيص  
 من المقتضى فلو قال لا شرع في كذا  
 طاعة لا يقع لان الابد لا يتبع التخصيص  
 ولهذا لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص  
 لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص

وان لا يكون لجزئها الخاطب وغير ذلك من اسباب التخصيص  
**وكذا** الظن بموجب وهو دون المنطوق فلا يعارضه ولكن يحفظه  
 ويعارض القياس وهو انواع منها مفهوم اللقب اسم جنس نحو الماء  
 من الماء او علم تميز بوجوده ومفهوم العدد كما في ثلثة فزود وروى  
 من بعض مشايخنا كصاحب الهداية والشيخ ومفهوم الصفة بلغة تلك التسمية بطلان العدد  
 فيد في الزات نحو في اسائه زكوة وظرف الزمان للشيخ اشهر معلوما  
 وليس المراد بها التفتيح  
 والكان نحو فاذا ذكرنا انه عند المشرع حرام والحال نحو ولا تبنا نروهن  
 وانتم عاكفون في المساحد ونحن نقول ذاك ايضه لكن على ان  
 يكون عدما اصليا لاحكام شرعية ومفهوم الشرط وهو اقوى من الصفة  
 فلذا ذهب اليه الكرخي ونحوه فلان ايضه كذلك على ان يكون عدما اصليا  
 فلا يتعدى ومفهوم الغاية وهو اقوى من الشرط ولذلك قيل انه مفهوم

فان كان مقتضى التخصيص قد اظهر شيئا مما ذكره فيجب بنية التخصيص  
 من المقتضى فلو قال لا شرع في كذا  
 طاعة لا يقع لان الابد لا يتبع التخصيص  
 ولهذا لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص  
 لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص

فان كان مقتضى التخصيص قد اظهر شيئا مما ذكره فيجب بنية التخصيص  
 من المقتضى فلو قال لا شرع في كذا  
 طاعة لا يقع لان الابد لا يتبع التخصيص  
 ولهذا لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص  
 لا يتبع التخصيص لان مقتضى التخصيص



اصطلاحاً  
لأنه لو لم يخص بالربح لما كان  
بالإضمار لاء لا يشبه العالم  
بالتخصيص سواء ويزن عدم فائدة  
جميع أفراد سوار ويزن عدم مطابقة جواز  
لفظ السبب من  
الاستفاد من  
فلان المطابقة انما هي الكنف  
لا الواو ان ترا

التي هي في الفاعلة المستمرة  
تفقد له ما في محصل المرافقة ليس يرفق  
لان من الغايات ما يدخل وما لا  
يدخل فلا يدخل بالمثل مرة

اصطلاحاً  
لأنه لو لم يخص بالربح لما كان  
بالإضمار لاء لا يشبه العالم  
بالتخصيص سواء ويزن عدم فائدة  
جميع أفراد سوار ويزن عدم مطابقة جواز  
لفظ السبب من  
الاستفاد من  
فلان المطابقة انما هي الكنف  
لا الواو ان ترا



لفظ طلب الفعل استغلاء، ولفظ امر حقيقة في صيغة الامر لا يجازيه  
وقبل مشترك بين وبين الامر النذبة وان الصيغة مجاز للنذب  
مجازة الاباحة وفي الفعل ايضا فابدل على كونه للايجاب يدل على  
اجاب فعلا في بيان محل الكتاب يجازي انفا واما ان كان  
طبعيا او خاصا <sup>افعله</sup> او سهوا فلا ينبع وان غير ذلك فالمتى رعد  
وجوب الانباء **وجوب** صيغة الوجوب فقط على المختار وفيل  
النذب الاباحة والتوقف وعند اهل الوجوب الامر <sup>جماعة من الفقهاء</sup> مجزى  
هل للوجوب كما هو المختار او النذب والاباحة او التوقف <sup>فيهم</sup> مذهب  
ولا يبقى لجواز نسخ الوجوب ولو مجازا خلافا لن في ومع الامر  
مطلق الايجاب اقيم الصلوة النذبة فكاتبوهم التاديب كل  
ما يبيل في الطعام الارث دفا شتهده والاباحة كلوا

مختار بينهما والاكتر مجازية وقيل مستوفى فيهما فاذ كان صيغة في الفعل

كوجوب الصوم والصلوة على ما انتهى  
من الظاهر

المراد

المراد اعلوا ما ستم الامتنان كلوا ما رزقناكم الاكرام  
ادخلوا بسلام التجيز فأتوا بسورة التجيز كونه اقردة خاتين  
الاهانة ذق انك انت العزيز الحكيم النسبة اصبروا اولوا بغيروا  
الدعاء اغفر لي التمتع الا يا ابرها الليل الطويل على الاصغار القواما  
انتم ملقون التلوين كن فيكون النجيب انظر واكيف صرنا لك  
الامثال الا نذركم فلتمنعوا الكذب قل فانوا بالتورية فانلوا  
المشورة فانظروا ماذا ترى الا نذرنا انظروا الرغز الامر المطلق  
لا يوجب التكرار في الاوقات والعموم في الافراد ولا يجتمعا  
بل يقع على اقل الجنس اذ ناد فيجمل كل لقضه مصدر افيق بالينة  
لا يجتمع على العدد وعند بعضنا وبعض اصحاب ان في وجهها  
اد اعلق بشرط او وصف وقيل لا يوجبها لكنه يجتمعا وقيل

التجيز

والامر المطلق غيرية العوض  
سواء وقت بوقت او على بستر او  
بغير او جبردها  
فيل كذا زمان لا سيما في ما طبعته

ان كنتم جنب فاطهروا  
في طهارة  
المراد ان كنتم جنب فاطهروا



بعضه ما ذكره في المتن من ان وقت الصلاة لا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره

بوجوبه ما ذكره في المتن من ان وقت الصلاة لا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره

عن الوقت  
 ومن ان في كل وقت  
 لا بد من ان يكون

وهو لزوم الاداء في اول اوقات الامكان  
 لان ما بعده التجرع وعند زفر في الوقت فيمنعه حدوث اهليته  
 من الاسلام والبلوغ والعقل والجنون والفسر والاقامة وزاد  
 لها عند ذلك حجة فتوقف نقر السبب في حجة على اتصال الشرع  
 به فلو لم يتصل نقر لكل فيجب كمالا فلا ينادى بنقصه ولا

بعضه ما ذكره في المتن من ان وقت الصلاة لا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره

ولا يتغير في العصر في الوقت الناقص اما وجوب الاداء  
 فليس بالخطاب المنقصة اخذت ببيع الفرض او عنه  
 شروع اي وجوه من الوقت **وهو** اشتراط التعيين  
 في الية وان ضاق الوقت وعدم التعيين الا بالاداء  
 واسامعيار للودي وشرط للاداء وسبب للوجوب  
 كايام رمضان عند الاكثر والشهر عند السراحي وقبل  
 هو الاصح والجزء الاقل هنا متعين للسبب بخلاف الطريق  
 وكه نفي صحة التبر فيه وعدم اشتراط التعيين في كافي

النية بلا تعيين ومع الخطاء في الوصف الا في مسافر في نوى  
 واجبا اخر خلافا لما في النقل روايان بخلاف المتن  
 في الصحيح فيمنع عن رمضان مطلقا وعند زفر في بيع الا

فيتم عما ذكره في المتن من ان وقت الصلاة لا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره  
 بل هو ثابت في كل حال ولا يتغير بغيره







بما هو من غير ما لا يوجب له ما لا يوجب له

فيجوز كل بنية الاخر والقضاء ان يشل غير معقول فيسبب حبه  
 اتفاق وان بمقول فيسبب الاداء وقبل سبب حبه ثم الى  
 المحقق كل بوصفه المشروع كالصلاة مع الجماعة ورد عين  
 المقصود او فاسر بدون ذلك كالصلاة منفردا ورد المو  
 المقصود بجنابة <sup>برودة وصفه المشروع</sup> بالقضاء كادائها لاحقا فلا  
 يتغير فرضه بنية الافامة وتسلم بعد مشرى بعد الامرها والقضاء  
 اما بمعقول كامل كالصلاة بالصلاة وضمان المقصود  
 بالمثل واما بمعقول قاصر كضمان المقصود بالقيمة واما  
 بغير معقول كالغنية للصوم والمال للفقير واما بنية بالاداء  
 كالكف في تكبيرات العيد في الركوع واداء قيمة عبد مبرم تزوج <sup>فيما عني بعض الاولياء واخذ الباء</sup> المارم  
 عليه ولا بد للموردين حسن بغير تغلق المرح عاجلا وثواب اجلا

فقد

وعند الاشارة وبعضها حسن تابع الامر وحكم الشرع و  
 عند الشيخ ابو منصور الامر تابع للحسن في نفي الحكم للفعل  
 كالمعترن في ايجاب معرفته بما فاق وجب الايمان على العبي العاقل  
 ورد في الغنة لظواهر النصوص وقبل الامر تابع فيما ادرك  
 الفعل حسنه وحسن تابع فيما لا يدرك وانما الامر تابع  
 للحسن مطلقا وان لم نطلع وحكم للشرع <sup>والشرع</sup> اما  
 في ذاته ولو غنى جزئه حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف  
 كالنصيحة او يقبل كالاقرار حال الاكراه والصلاة حال <sup>في الاما</sup> الاقرار  
 او حكما كالصوم والزكاة والحج وحكمه عدم سقوط بدون الاداء  
 الا ان يرضى ما يقطع بعينه واما حسن لغيره فانه مع ذلك الغير  
 وجوبا وسقولا فاما يندى ذلك الغير بنفس الموردين كالجها د

نبار حسن فامر هذا امر لا حسن

فان فعله بعد فروع الامام اذ اربا عبا  
 الوقت فيسبب بالقضاء لا يقضي ما انقضى  
 اصحاب الامام  
 بان يجعل عبد الغير زروية بنية  
 وبسبب اليها فيسبب بالقضاء  
 هو قضاء فيسبب بالاداء ليقار بالاداء في حجة  
 فان الركوع فيسبب بالقيام صورة استواء النصف  
 واما بنية ضفة الكلام كالسليم وملائمة الفضل  
 كما ان التفتيح ضفة النقص من قوة الفضل  
 فيختلف بالاعتبار فان قيل  
 صالحة وعدمه عند امر



فانه في نفسه تحريم كل حسن لا اعلاء كانه تعالى اول بل يحتاج  
 الى فعل اخر كالصوم والسعي الى الجعة فحسنهما للصلاة ولا  
 محصل لهما **والا** **الصلوة** تقتضي اول الاول ثم مالا يلحق  
 اما الامتناع في ذاته كقلب الحقايق والاجماع على عدم وقوع  
 التكليف واما مخالفة لعل تعالى او اجباره او ارادة والاجماع  
 على وقوع تكليفه واما لعدم تعلق فدية العبد فلهذا هو محل النزاع  
 فقد لا شئ جاز وعندها تمتنع فلا بد من فدية بمعنى سلامة الاسباب  
 والالات هي شرط لوجوب الاداء اي تفرغ الذمة عن الشئ لا النفس  
 الوجوب اي لزوم الشئ في الذمة **وهو** **نحو** ان ممكنة ادنى يمكن  
 بها من اداء ما لزمه بلا حرج غالب شرط لوجوب اداء كل  
 واجب مطلق ولذا لم يرفع القضاة في اخر الوقت على من

بدنيا او ما يلهي

فان الاداء في وقت التكليف مالا يلحق  
 لا في التكليف مالا يلحق  
 حدث

حدث فيه الاهلية قلنا الشرع في الوقت كاف في كون  
 اداء ويجوز كون وجوب الاداء للقضاء وقبل ميرة  
 ما يوجب سائر الاداء كالنماء في الركوة وبقائها شرط لبقاء  
 الواجب وفي الممكنة لا بشرط بقاء القدرة لبقاء الواجب كما  
 في وصية الفطر **الامر** بان ياتى ليس بامر في المختار  
 الا بدليل لقول علي السلام مروى بالصلاة سبع وقيل امر كما  
 انه في رسول الله بان ياتى بانه قلنا ذلك بدل ان يكون مبتلى  
**ايمان** **المعبر** به على ما امر به بل يوجب الاجراء ام يحتاج  
 الى دليل اخر والمختار نعم في وجوب انتفاء الكراهة وقبل  
 لا **الامر** بما تورد به بالايان والمعاملة والعقوبات  
 واعتقاد وجوب الغيب والمواعدة بترك الاعتقاد بالانفاق

فان التكليف مالا يلحق  
 لا في التكليف مالا يلحق  
 حدث

فان التكليف مالا يلحق  
 لا في التكليف مالا يلحق  
 حدث

والاستحالة حاصل بان في ما يلحق على حصة  
 الامر المطلق



واما في وجوب العبادات فكذا عند اهل العراق والشافعية  
 واختار مذهب مشايخ ماوراء النهر من عدم المأمورية  
**والشرع** طلب ترك الفعل استعلاء ما فلهلجريم وقبل  
 مشترك بين وبين الكراهية لفظيا او معنويا **وموجبه**  
 الفور والتكرار ودوام الترك ومتنفسا الفصح يمتنع متعلق  
 الذم والعقاب فاما عينه ولو جئنا ببعض اجزاء عقلا كالا

ولا خلاف في عدم جواز الاداء حال الكفر  
 ولا في عدم وجوب القضاء بعد السلام  
 والتمتع في حق الغنمية في الاخرة بترك  
 اداء العبادات ايضا  
 لا يمتنع حلف نقصان كالجمل او خالف  
 للمنفق كالتكلم او غيبه كالتكلم  
 فان مشترك بين ترك ما يفعله

لكنوا وشرعا كجيب **حر** كالبطلان واما لغزوه وصفها  
 لا رعا كصوم الايام المسهية او تجاوزا مفا رقا كالبسيع وقت  
 النداء والنهي عن **حسب** ان مطلقا فللمبيع لعينه وان وقت لا يجز  
 بغيره خلا فلفظه فالغيران وصف فلعينه ايضا كازنا والطريق في  
 وان تجاوزا فليس كذلك بل لا يترك تب عليه حكم شرعي كوطي لغزوه هو  
 ليس بعينه  
 كائن

لا خلاف في عدم جواز الاداء حال الكفر  
 ولا في عدم وجوب القضاء بعد السلام  
 والتمتع في حق الغنمية في الاخرة بترك  
 اداء العبادات ايضا  
 لا يمتنع حلف نقصان كالجمل او خالف  
 للمنفق كالتكلم او غيبه كالتكلم  
 فان مشترك بين ترك ما يفعله

كما نرى وعن الشريعة فليبيع لغزوه وصف فليبيع باسلا ويغزوه  
 بوصفه وعندك في البيع لعينه فيبطل وان بوترته الغنمية  
 فلبطلان كبيع المضامين وان بوترته الغنمية فلكراهية في  
 الجور كالصلاة في المقصود واللفظ في الوصف كالبسيع كالبسيع  
 الفكر والبسيع بالمرحوم الايام المنهية **نزيه** ضد المأمورية

العينية

ان فوت المقصود بالامر ولو متعدها خرام والا فمكروه كالامر  
 بالقيام الى الركعة الثانية اذا قعد ثم قام وقبل ان كان له  
 اضداد قهري واحد غير معين والاضداد في الامر العبدى ليست  
 بمكروهة ولو تشرها وقبل نهى نزيه وضد المنهى عنه ان فوت  
 عدم الملق بالنهى فواجب كنهى عن كتمان في ارحامهم والا  
 فيحمل السنة الموكدة كلبس المحرم الخنيط وقبل فواجب وقبل

وعن شمس الدين ان نخص بالامر المقدس  
 كاشتقاق واليهودية والنظرانية ضد الايمان  
 الامور بغيرها بغير الايمان



وقبل ان الضد واحد افا مر به اتفاق وان متعدد افا مر بالا

فقد اذ عند بعض و بواحد لا بينه عند الامت

بينهما البيت هو اظهرها المراد بالقول او الفعل او

السكوت من كلام سابق يجري في جميع ما سبق غير الحكم والفتنة.

و هو خمسة عشر و هو توكيد الكلام بما يقطع اتصال الجاز

والمختص من فنيح موصولا ومفصولا اتفاقا

وهو ابيضاح ما فيه خف ومن المشترك والمجل والمشكل والشي وهما

جائز ان للكتب بحجبه الواحد ويجوز تراصها عن وقت

مخطاب خلاف للكرخي في التفسير في غير المبالغة وفنائه

طوافان جو زكليف الحار

للكلام باظهرها المراد فتقف اول اخره فمكة كلاما واحدا

المستفيض  
في

كالتخصيص والاستثناء والشرط خلافاً لشمس الأئمة و  
كفرهم

فبيان تبدل عنده والصفة والحال والغاية وبديل البعض

وقد يغير بغيرها كالعطف ولا يجوز تأخيرها عن وقت

الخطاب الا عند ابن عباس رضي الله عنهما، وقبل جازني

الضرورة ولا يجوز محض الواحد والقياس ان المبيع قلعيا و-

اما التخصيص فكلما رقت في العلم على بعض نواحيه بكتاب مشتمل

ولو حكم ويجوز بالقول والعادة لا بالتعاسم وكذا الاجتماع عند

سنة في ذلك الشهر فالحمد لله تعالى

الشيخ طاهر الدين بن محمد بن حكيم النخعي النخعي

[illegible]

طالع

عدم دین الوجود

هذه اثارة الى الاعمال فان المالك  
اعلم ان العبيد من هو ما قال ابن  
في ما منى التفتيح و هذا وان  
على حسب التفتيح

كالخصيص والاستثناء والشرط خلاف الجنس الائمة  
 فيان تبدل عنده والصفة والحال والغاية وبدل البعض  
 وقد يغير بغيرها كالمطف والاحوز تاخير عن وقت

الحقائب الا عند ابن عباس رضي الله عنهما وقبل جازي  
الضرورة ولا يجوز مجزئ الواحد والقياس ان المبيع قطعا و  
اما التخصيص فكما مر في قسم العام في بعض تنويع الكلام مشتمل  
ولو حكى ويجوز بالفعل والعادة لا بالقياس وكذا الاجماع عند  
بعض من ائمة الفقه فالمراد المتصل وهو التكلم بالباقي بعد

الشيء خلاف ذلك في قدم حكمه المستثنى للعدم الأصلي  
عندنا وعنده لوجود المعارض فانه من الشيء اثبات وبالعكس  
كلية التوحيد قلنا كونه توجيدا يعرف الشرع لا للوضع  
لعدم دليل الوجود



ويعرف من غير طريق عموم الحكم على ما كان  
 من جنس المشتبه لفظا يصح وان على  
 الكل لان الاستثناء يفسر بغيره  
 على وجه اللفظ لا على وجه الحكم

النفوى **ث** كون تناول الصدقة لغيره لا يجوز ان  
 القصر من الخاتم ولا الاقرار من الوكيل بالخصومة عند ابي يوسف  
 والاستثناء المستوفى باطل بلفظه وبما يوافق به من هو ما اوبى  
 نحو عبيد اعرار الاما لى الا اذا غلب بما يخرج عن المسألة  
 فهو على ثلثة الاثنته الا اثنين فيجب اربعة واما ان باضى  
 مثل في طواق الالهة وعمره وكبره ولا نساء له غيرهن  
 فيصح ولا تطلق واحدة ويجوز استثناء البوى وكذا  
 الاكثر خلافا لابي يوسف ولزفر في الاكثر وقبل عدم يجوز ان يخص  
 بغيره ونفسيل المقام اما ان يكون المشتبه منه مستولا في  
 ابى حجاز هو قول الاكثر ومنه سبيل في قبل وروى  
 عن ابي يوسف فيكون كالتمخيص بالمستقل قبل ويكون

بغيره الكل على وجهه في الاستثناء

نف

ويعرف من غير طريق عموم الحكم على ما كان  
 من جنس المشتبه لفظا يصح وان على  
 الكل لان الاستثناء يفسر بغيره  
 على وجه اللفظ لا على وجه الحكم

ثب واثباتا بالعبارة واما ان يكون المشتبه منه على معناه  
 الاصل لكن حكم على بعد اخراج المشتبه قبل هو الصحيح وهو المنكر  
 لما قالوا ان وضع الاستثناء لشيء الشريك والتخفيف  
 منه ولقول اهل ان اخرج ونكلم بالبيان ومن التبع اثبات  
 وبالعكس بمعنى كون الاخراج والتكلم في حكم والتبع والاثبات  
 بالاثارة واما ان يراد مجموع المشتبه والمشتبه منه ماعدا  
 المشتبه في المشتبه منه وضعا وهو مذهب الفاضل بغير  
 قبل هو المشهور من اصحابنا وقبل من ههنا في غير العدول  
 الثاني وفي العدوى الثالث فعلى الاخرين على الاستثناء  
 بطريق البين **والاستثناء** بوجهل من عطفه للاخيرة وللجميع عند  
 ان في توقف التوالى وابوبكر وقبل بالكثر ان ان تبين

ويعرف من غير طريق عموم الحكم على ما كان  
 من جنس المشتبه لفظا يصح وان على  
 الكل لان الاستثناء يفسر بغيره  
 على وجه اللفظ لا على وجه الحكم



استقلال الابرة برجع اليها والآفلا بجمع وقبل ان ظهر الانقطاع  
 فلا جرة وان الاتصال فلكل والآفلا توقف وكذا تعقب الصفة  
 والغاية والشرط لكن الظ في الشرط صفة الالك عندنا ايضا  
 وكذا في صورة التقييم واما نحو تلك القيود وبه المفردات  
 المتعاطفة فكذلك يصرف الالافرة عندنا وجميع عندنا في  
 على ما صرح في الحال والتميز والصفة فالاصباح في قوله  
 وقفت اولادي واولاد اولادي محتاجين للاخيرة <sup>كاللفظ كونه</sup> كذا  
 لهما ونقل عن البيضاوي الاتفاق في الصرف الى الجمع والاشتراك  
 من الاثبات في اتفاقا لكن عندنا في مدلول النص حكم  
 شرعي وعندنا عدم اصلا لا حكم شرعي واما من النفي فليس  
 اثباتا عندنا وعندنا في اثبات ومدلول النص والاشتراك

صحت في غير ذلك انما يظهر على تقدير  
 تاضير القيد واما في تخديم على المعلوم عليه  
 فتقيد بالمطوف ليس بقطعي وان كان  
 ظاهرا في سبب في خطاب بيت

المعلوم  
 كذا في الغرض من الشرط ما لا  
 لا ينافي في الشرط ما لا ينافي  
 كذا في الغرض من الشرط ما لا ينافي

في غير ذلك من الشرط ما لا ينافي  
 كذا في الغرض من الشرط ما لا ينافي

المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط واستثناء خلا  
 جنس المستثنى منه لا يجوز عندنا وكذا عندنا فيما لا يخبر  
 بجانب بين المستثنى والمستثنى منه نحو فلان على دينار لا  
 ثة وفيما لا شبه بجانب جاز الاستثناء فهو على الف درهم  
 الاكثر حنطة فيحط قيمتها وسمى هذا الاستثناء استثناء  
 تخصيص وله نوع اخر يسمى استثناء تقطيل نحو ان شاء الله  
 وشرط كلا النوعين الوصل لا الفصل الا عند ابن عباس  
 رضاء فيصح الاستثناء <sup>فيما لا ينافي</sup> فيمنع العلية  
 فيجوز التعليق بالملك ويمنع الحكم عندنا في فلا يجوز ذلك  
 عنده واذا دخل شرط على شرط يقدم الشرط المؤخر والمقدم  
 مع الجزاء جزاء له سواء تأخر جزاء عن الشرطين نحو ان دخلت

وهو كذا في غير ذلك من الشرط ما لا ينافي  
 كذا في الغرض من الشرط ما لا ينافي











منه لا يجوز ان يكون له

باعدام العقل ولا يجوز نسخ مدلول خبر لا يتغير نسخ الشارع قوله  
 زير يون **المركب الثاني** فيما يختص بالسنة هو ما صدر عنه عليه السلام  
 قولاً او فعلاً او تقريراً وهو بالوحى هو نوعان ظاهر هو ثلثة ما  
 ثبت بكن الملك كالنوعان وما بان رتة ويسمى خلافاً للملك  
 ومالاح بقلبه بالهم ومنه حديث القدسي المستند اليه ما و  
 بالحق ما ينال بالاجتهاد ومنه بعض قوله بعض المتأخرين عند  
 خوف فوت حادثة والآلا والمترا احتمال الخطا لكن لا يترار  
 عليه فحجب الاجتهاد بالجمع الالة وههنا بحث **باب الثالث**  
 اتصال خبر اليه عليه السلام اما تواثر ان فبر قوم لا يتصور  
 تواثرهم على الكذب في القرون الثلثة فيفيد علان ضرور  
 خلافا لبعض وعند النوازل من فطرة القياس **والمشهور**

فكأنه من مدة الانتظار وهي مدة ما  
 تزول الوحى وصدق قوله ولم  
 ينزل نسخاً بعده على السلام

انما هي القرون المعينة وهي القرون  
 الاول والثاني والثالث

تباع في حق  
 ان في قبيل فقه باقيا سنين  
 وهو قريب لما في القضاة النسخة

ان لا يكون

ان لا يكون في التعليق بل في الحسب والسواء جميع القرون  
 وعلم بعض الخبرين به وان كان البعض مفقدا او طائفا او مجازفا  
 وضابط ما حصل العلم عنده ولا بشرط العدالة والاكلام  
 والعدد المعين والبلد ومن المتواتر ما هو بحسب المصنف كالكثرة  
 ما يتعلق بالافرة **واما المشهور** ان في القرنين الاخرين ففى القرن الاول واحد والاخر كثرته  
 فقط فيفيد علان انية الظن فلا يكفر باحد وعنده  
 بحسب علان استدل بالقبول فيكون اوجه في العلم بمنزلة المتواتر  
 فيجوز الزيادة به على كذب الله تعالى ونسخه كالمسح على الخنف  
**واما واحد** انه لم يكن كذلك في القرون الثلثة فيفيد غلبة  
 الظن انه بشرط الاثبات فيجب العمل به بالكذب والاجماع  
 وقيل بوجوب العلم والعمل وقيل لا بوجوب شيك منها الى

فان الصحابة ومن بعدهم علموا به  
 في ما تابع الاخصى ولم ينكروا احد



الشرائط الاربعة البلوغ والاسلام والعدالة  
 وعن الاصرا على الصغار وعن اصل  
 الصغار الدال على خضه وبيان  
 لقوة وعن المباح الدال على ذلك كاللادع  
 مع الارزال والاكل والبول على الطريق  
 وادانته حديث النقيب اعلم من  
 رتبة غيره ولو شاع رايه واثبت عليه  
 عند المعارضين  
 كالخلفاء الراشدين والعباد  
 وزيد بن مسعود وعائشة رضي الله  
 عنهن  
 الشرائط الاربعة البلوغ والاسلام والعدالة  
 وعن الاصرا على الصغار وعن اصل  
 الصغار الدال على خضه وبيان  
 لقوة وعن المباح الدال على ذلك كاللادع  
 مع الارزال والاكل والبول على الطريق  
 وادانته حديث النقيب اعلم من  
 رتبة غيره ولو شاع رايه واثبت عليه  
 عند المعارضين  
 كالخلفاء الراشدين والعباد  
 وزيد بن مسعود وعائشة رضي الله  
 عنهن

كحديث

كحديث المقرأة وعند الكرخي بقدم على القياس خبر كل عدل  
 ضابطا وبسبب الكثرة العلل وان لم يكن مشهورا بل مجهولا الا  
 بحديث اوصيئين فان روى السلف عنه ونقل النفع  
 عنه او سكنوا عن الطعن والرد فكالمعروف وان قبل البعض  
 ونقل الثقة عنه قبل ان وافق قياسا وان رد الكل فلا يعمل به  
 وان لم يظهر حديثه في التلف لا يجب العمل به بل يجوز ان  
 وافق قياسا وان بعد العزوف الثقة فلا يعمل به  
 وهو اما ظاهر وهو المرسل بمعنى ترك الوساطة بين الراوي  
 والمروي عنه فهو ان في احد العزوف الثقة فيقبل عندنا  
 وان بعدهم فانه عدل فكذا مطلق عند الكرخي وان روى  
 الثقة مرسله كسند عن ابن ابيان واما المرسل فهو وجه



والمسند من وجه فالصحيح قبوله واما باطن فاما بنقضا في  
 ان قل بغيره شي من شرائط الراوي واما بعارضه دليل قوي  
 كعارضة حديث فاطمة بنت قيس لكتب وبهذا الاجمعي  
 قيل خلافا لاهل كمرقنة كانت نعتة واما بنسبة فاذية البهوى العام  
 واما باعراض الفتن عن الاحتجاج بنما ظهرت خلافاهم قيل  
 بقبولان عنة العامة اذ صح سند **مخا** في الطعن وهو  
 اسند في الاعراف  
 اما من الراوي فانكار روايته جرح وكذا انزوده وتأويله بخلاف  
 ظاهره عند الكرخي وليس جرح عند بعض وتأويله بغير الظ  
 كبره الاكثر  
 كنعين بعض احتمالات الجمل رد لباقي محتمل وعمل بعد الرواية بخلاف  
 ما رواه بينا جرح دون ما كان قبله الجمل والرجح والاشياء  
 عن العمل كالل بخلاف واما من غيره فان صحابته وليس محل خفا

جرح

جرح وان محل خفاء ليس بجرح وان من المنة للحديث فان  
 الطعن محلا لا يقبل وقيل يقبل ان ثمة عالما يقبل هو محي وان  
 مسترانا اتفق على كونه جرحا والطاعن غير متعصب بجرح و  
 الا فلا كالطعن المبرهم ولا جرح بقله رواية او كثرها وكثرة <sup>كسفن الملاحدة في اهل السنة</sup>  
 المراح وحدثة السن وجد عليه مسئلة اجتهادية وبث  
 بجرح بالواحد كالتعديل ولا بالتعني في الفقه وبالنفق في الد  
 كى بقره الى يوز  
 النصف **السادس** محل جرحه فاما عبادات خالصه او  
 كبره الى يوز  
 غالبه على العقوبة او على المؤنة او مقلوبة عنها تثبت بجرحه كالفقهاء  
 بالشرايط فلا يقبل خبر الفاسق والمستور الآفة الدنيايات  
 اذ ضم اليه النجس دون حديث وقيل في الجرح رجحان  
 المستور كالفعل ولا يقبل خبر البصير والمعتوه والكافر  
 حسن والاصح هو الاول

وتبين في الدنيايات خبره كراو ان شي  
 او عباد او محروقات قد في لفظ الشهادة  
 في اننا رغبنا في الكافة الحاق المستند  
 بالفاسق ظاهر الرواية وبالعدل رواية  
 حسن والاصح هو الاول



الكتاب في بيان ما يجب من العلم به في كل باب من أبوابه

مطلقا واما عقوبات فعلى يوسف واختاره لمصنفه فكذا يقبل و  
عندها وعلى الاكثر لا يقبل واما حقوق البيا فلا الزام فيه  
كالوكالات والرسالات في الهدايا والودائع والامانات  
والاذنة في التجارة فلا يشترط فيه الا التبرع فيقبل خبر الواحد في  
الصبي والمعبود والكافر ولو بدون التبرع خلافا للشيخ  
وما فيه الزام محض فيشترط فيه العدد عنه الامكان والعدالة  
والولاية ولفظ الشهادة وما فيه الزام من وجه كعزل الوكيل  
فان وكيله او رسولا فيقبل خبر الغير العدل الواحد ولا يشترط  
العدد والعدالة وعندها كذا لا الزام فيه **التابع** نفس خبره  
هو اربعة ما علم صدقه كخبر الرسول وحكم الاعتقاد والامتناع  
وما علم كذبته كعوى فرعون الربوبية وحكم اعتقاد البطالة والا

الكتاب في بيان ما يجب من العلم به في كل باب من أبوابه

وجبة المأذون في الشك والاضراب وجوب الشك على المسلم اذا كان بياجا

والاشتغال بردة وما يحتلها بما يلزم جواز كونه الفاسق وحكم  
التوقف والرابع ما يترجح صدقه كخبر الواحد القوي بشرط  
الرواية وحكم العلم بالزوم اعتقاد بيني ولا اطراف ثلثة  
ولكل غريبة ورخصته الاول السماع فغريبة ان تقرأ على  
الحث فتقول اهو فيقول نعم او يقرأ هو عليك والاول اول  
خلاف المحشين والكتاب والركن من الغائب كالخطاب ان

ثبت بالبينة خلافا لمحمد بن الحسين ورخصته الاجازة محقق  
والمنولة فانه علم ما في الكتاب صح الاجازة فيل صح مطلقا  
عند يوسف وعن شمس الائمة الاصح ان عدم هذا الاجازة  
متفق والثاني الضبط وغريبة لحفظ الوقت الاداء و  
رخصته الكتابة فانه تذكر حين النظر في وانقلب في زماننا

الكتاب في بيان ما يجب من العلم به في كل باب من أبوابه  
فان في هذا الباب من اختصاص بالبحث  
الارسل في الفروع واذ كانت البيعة  
بالحسين في الفروع واذ كانت البيعة  
فقد يفتنك بحسن ظاهرك  
فصل الكتاب في بيان ما يجب من العلم به في كل باب من أبوابه  
يؤرخ الكتاب في بيان ما يجب من العلم به في كل باب من أبوابه



عزيمة والآلا يعلم في حديث وكذا في سجل القاضي وهكذا  
وعن الجابري الكنت به قبل في حديث والسجل ان في به او في  
يرابنه والآقبل في حديث ان معروف لا في السجل ولا في  
صكن في به خصم ومجوز العمل بالصكن ان لمخط معلوما بلا شبهة  
وانت لا الاداء عربة النقل بلفظ ورحضه النقل بالمع  
ومنعه الراوى وبعض الحديثين والحقا رعت العامة ان فقرها يجوز  
مطلقا والا فيما فوق الظلال في اسم صفاء ولا في جوامع الكلم مطلقا  
وقبل جائز للفتية العارف باللفظ ان ظاهر المعنى وقبل يجوز في المفرد  
دون المركبات وقبل لمن استعمل لفظه وقبل لمن نسي لفظه وبمعنى  
واما اخصار حديث فقبل ليس بجائز مطلق وقبل جائز مطلق  
وقبل يجوز النقص لا الزيادة وقبل الصحيح ان من العالم العارف

5

سواریه مستغلا و لا کلا لا ستریا و انحد بین  
که فی خلاصه الطبعی فی اصول حدیث کتب فی هکس  
فیه نقد و لم یذکر وجا انتقل فذا مل ~~مستطاب~~  
لانه الشک لا یصور فی صف علی السلام و دفع  
بانه تفهیم بالنسبه الیها مهج



قبل شريعة لنا اذا فقهنا او اخبر بها الرسل بلا نكير ما لم يظن  
 نسخا واختلف انه عليه السلام هل هو متعبد بشرع غيره قبله  
 قبل لا وهو الاصح وقيل نعم فقيل بشرع نوح وقيل بشرع ابراهيم  
 وقيل بشرع موسى وقيل بشرع عيسى وقيل بما ثبت ان شرع  
 وتوقف الغزالي وعبد الجبار واما مذهب الصحابة فاما علم  
 اتفاقهم ولو سكونا فيجب الاتباع واما علم اختلافهم فيجوز الخلف  
 لكن لا بعدل عن افعالهم الا به دليل فيقول اما بالترجيح او بشهادة القلب  
 واما لا يعلم اتفاقهم واختلافهم فيجب التقليد فيما لا يدرك  
 بالبين عند الكوفي قبل هو الاصح ومطلقا عند ابي سعيد وهو  
 مختار في حزمين وقيل لا يجوز وقيل لا يجب لكن يجوز وعند  
 الشافعي لا تقلد احد منهم واما في تأويل النص فلا يجب تقليد  
 اجماع

اجماع النابغ قبل مثل ان طهر فتواه في زمانه  
 قبل هو الاصح وفي النسخ الرواية عن ابي جعفر لا قلدهم هم رجال  
 نحن الرجال بعدهم فالادنى بقلدهم الا على كبر الجهد  
 للجهد الثالث في اجماع وهو اتفاق مجتهدي امة  
 في عصر على حكم شرعي اجتهاد في وقيل على امر  
 من الامور وجب قطعية الاتفاق والعزيمة فيكلم  
 الكل فهو قول او علمهم فقل والرضضة كمن بعض او علم  
 وسكون الباقيين بعد بلوغه ومقتضى العلم فكونه خلافا  
 وابن ابان والباقلاني مجتهد غير فاسق ومبطل  
 مطلقا وقيل ان دعوى بدعيته ولا يعتد بالعوام والعالم  
 المعاني من العوام وقيل العوام فيما لا يحتاج الى الراي كقتل

على المستنور وقيل لا يصح  
 من الشافعي المختاره  
 في الكثرة  
 ان الغير البالغ لا يثبت الاجتهاد على ما لا يعلم



القرآن داخلون في المجتهد <sup>في زينة الوهم</sup> وفيه اتفاق الكل في اهل  
 العصر فلم يوجد في عصر الاجتهاد واحد فيه قولان وعلى  
 خلافه <sup>صلافاً من قلة اتفاق الاكثر</sup> الا اتفاق الاكثر  
 اشراط العدد قيل باثنان وعند ثلثي الامة الثلثة فلا يكتفي  
 العشرة ولا ابو بكر وعمر ولا الائمة الا زينة ولا اهل المدينة ولا  
 يلزم كونهم صحابة والتابعي معتبر في اجماع الصحابة ولا يلزم غم حدة  
 التواتر ولا انقراض العصر والاختلاف الباقي لا يغير الاجماع  
 الا حق لكن بشرط ان لا يكون خارجاً عن خلاف السابق وعند  
 البعض مطلقاً واستدلال اهل عصرنا بطل نص لا ينعى احداث  
 دليل اخر لمن بعدهم عند الاكثر <sup>هذه اماره كجروا وكونا</sup>  
 قياس خلاف بعض وقيل نفى قطعي <sup>في اواخر البقيين الآباء</sup>  
 لحوار في فيكون جازمه مطلقاً وقيل ان من الضرورة الدينية

وقيل عن البعض بخبر الاسرار  
 فنية نظيرة

واور

وافر الاجماع الصحابة فيتمتع المتواتر ثم من بعدهم فيما لم يكن  
 فيه خلاف فيتمتع المشهور ثم ما سبق فيه خلاف فيتمتع  
 الواحد وهذا مختلف كالاجماع الذي رجح واحد من اهل  
 والاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن قبيل النسخ <sup>في النسخ</sup>  
 اما بانواتر فيكون جازمه ان لم يكن سكوتياً او بالمشهورة  
 فيقر من القطع او بخبر الواحد فيبعد الظن ويوجب العمل خلافاً  
 لبعض ويقوم على القياس خلافاً لبعض وقول الصحابة كمن نفل  
 او كانوا ظاهراً في الاجماع خلافاً لبعض <sup>في رفع</sup> التعامل في زمن  
 الاجتهاد ان كتيباً فاجماع على وان لبلدة خاصة فكذا عند  
 بعض والاصح لا بل يعتبر فيما لا نفى فيه وكذا الكل في غير زمن <sup>الاصح</sup>  
 ولهذا قالوا استعمال الناس بحجة والمعروف عرفاً كالمشروط

انما  
 في الزينة المشروطة عرفاً كالمشروط  
 وايضا قالوا المعروف كالمشروط

فيكون مخصص من قولهم الاجماع لا ينسخ ولا  
 ينسخ وقيل من قبيل تبديل الراي كالمجتهدين  
 في القياس  
 وقيل يلحق الب العادة الغالبة كافي الاشياء  
 العادة انما تعتبر اذا اظهرت او غلبت



شرطاً وعن أبي يوسف انه معتبر في خلاف المنصوص المبني على  
 العرف كما تعارف بوزن محنة لكن المعتبر هو العرف <sup>الظاهر</sup>  
 والتابع لا الطاري واما العرف الخاص فلا يثبت حكم العام  
 به وقيل يثبت **الركن الرابع** في القياس وهو اظهرها  
 مثل حكم الاصل في الفرع بمثل علته الاصل في الفرع وهو حجة  
 الا في احوال شتى خلافا لبعض الظاهريين مطلقا وبفهم  
 في الشريعة كاظها بخبر النبذ بشاركتها في الحرم للسكان  
 فيه وله شرط وركن وحكم ودفع **الركن الخامس** ان لا يكون  
 حكم الاصل مخصوصا ببعض اجماع وان لا يعدل عن سنن القياس  
 بان لا يدرك علتها كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن  
 سنن كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن سنن كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن

على ما قالوا لا اعتبر بالعرف الظاهر

فان القياس العرفي لا يثبت على السلام العرفي ما هو الا انه  
 خرج عن نفوذ القياس العرفي على السلام العرفي ما هو الا انه

فلا يثبت حكم الاصل في الفرع

يكون المقوى حكما شرعيا غير حتمي ولغوى ثابتا باحد الادلة  
 الثلاثة غير متغير في الاصل وفي الفرع مقوى الى فرع هو نظيره  
 ولا يعز فيه وافق القياس لا فلا يثبت اللغة بالقياس خلاف  
 للمعنى ولا يتعدى المنسوخ ولا الثابت بالقياس ولا ينفذ  
 الذي ايسر للطلاق فاهل لنظرها وكالمسلم ولا يلحق لفظا  
 بالنسبة في عدم الافتقار ولا يجوز التمسك كالتمسك على  
 الموصل **اما** ركنه فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل وجماع  
**الركن السادس** ان لا يقبل على وجه حكم وقيل **الركن السابع**  
 فالقيد وقيل حكم **الركن الثامن** حكم الاصل فاذا فاده النص والاجماع  
**واما** لجامع اى العلة فاجعل علامة على حكم النص هو احوال  
 وصفا لازما كالتمسك للزكاة في المضروب حتى ياتي او عارضا  
 بخبر في

بان يثبت على حاله لانه لو تغير حكمه انما يثبت  
 مبطلا ولا يثبت انما لا يثبت الا بالاجماع

لا يثبت على حاله لانه لو تغير حكمه انما يثبت  
 مبطلا ولا يثبت انما لا يثبت الا بالاجماع

لا يثبت على حاله لانه لو تغير حكمه انما يثبت  
 مبطلا ولا يثبت انما لا يثبت الا بالاجماع



قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان

قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان

قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان

قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان

الاصل

الاصل والفرع **الحل** بوجوه الاول الاجماع كالصنف  
للولاية عليه **الحل** ان النص اما صريح لا يقصد به غير العلة

مؤجلة كذا اول اجل وكى واما ظاهر مرتبة ان اصل غير العلة  
كالام والباء والشرط وان او لم يثبت كان في مقام  
التعليل او بمراتب كالفاء في لفظ الراوى **واما اياها**

كترت الحكم على المشتق نحو اكرم العالم او يقع جوابا نحو اعتق رتبة  
في جواب واقعت امرته او يفرق في الحكم بين شيئين مع  
ذكرها بحسب وصف نحو للفارس سرهما وللراجل سرهما او ذكر

احدهما نحو القتلى لا يرث او يفرق بالاستثناة نحو الا ان يعقوب  
او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو مثلا بمنى او بذكر  
وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضى القاضي وهو غضبان

فان لم يثبت النص على ما لا  
فان لم يثبت النص على ما لا  
فان لم يثبت النص على ما لا

قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان  
قوله لا يثبت بالتكليف كان



فأذكر اتفاقاً فاما إذا ذكر الوصف صريحا وحكم مستنبط نحو  
 وأصل البيع أو بذكر حكم صريحا والوصف مستنبط منه حرمت  
 محرم فبذلك ذهب **الثالث** **المنتهى** بمعنى ملازمة الشرعية  
 بان يمتنع الشرع جنس الوصف في جنس حكم سوى الجنس الآخر  
 الذي هو المصلحة المطلقة لكن كلما قرب جنس قوى العباس  
 وهذه هي الجوزة للعباس والموجبة انما تكون بثلث ثم يعني ان يثبت  
 بنص وإجماع اعتبار علة نوع الوصف أو جنس القريب في  
 نوع الحكم أو جنس القريب فالنوع في النوع كالصفى في الولاية على  
 النفس وجنس في جنس كسقوط الزكاة عن المصبي والنوع في  
 جنس كسقوط الزكاة عن لا العقل وجنس في النوع كعدم قول  
 شئ في خوف في عدم في الصوم وقد يتركب البعض مع البعض

فإن كان النوع في نوع الولاية على النفس لا يجمع  
 فالصفة التي هي كالصفة الكبرى في ثبوت الولاية عليها  
 في الشارع يجمع الصفات مع بعضها  
 فان كان النوع في نوع الصفات لا يجمع  
 مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الزكاة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 في جنس جنس مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الصلوة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 العقل مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 فان كان النوع في نوع الصفات لا يجمع  
 مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الزكاة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 في جنس جنس مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الصلوة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 العقل مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط

فإن كان النوع في نوع الصفات لا يجمع  
 مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الزكاة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 في جنس جنس مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 الصلوة مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط  
 العقل مؤثر في سقوط ما يحتاج الى النية وهو جنس سقوط

وقد يجتمع بنحو الدوران ويتفتح المناط والسبب والتقييد  
 واما حكم التقييد في النعوتة اتفاقا حكم التعليل عندنا و  
 عندنا في يجوز التعليل لما نعت به لزاما القبول وسرعة الوجوه  
 ولا لئلا على حكم الشارع فالانعوتة فيه لا تعليل فيه كالتعليل  
 لاثبات السبب ابتداء او وصفه ولا لاثبات الشرط او وصفه  
 ولا لاثبات الحكم او وصفه واما التعليل لاثبات حكم شرعي  
 من اهل ثبات بالنص والاجماع الفرع هو نظيره واختلف في  
 التعليل لاثبات السببية او الشرطية بالنعوتة **فصل** **القياس**  
 ما سبق اليه افرام المجتهدين والاختلاف ما لا يكون كذلك وهو  
 وليس يقابل القياس بالحج وهو اما الاثر كاستم والاجازة و  
 بناء الصوم في النسيان والاجماع كالاكتفاء واما الفرق  
 واذ ليس بالقياس في

وهو الوجود عند الوجود واد البعض عدم  
 عند عدم وبسبب العدم والعدم واد البعض  
 فيم النص في حالين اذا المراد الى الطرفة وهو  
 متوضي لا يجب الوضوء اذا فقد وهو تحت يجب  
 عليه ان الوجوب دائر مع كونه وجودا وعدمه  
 وانما وجود حال وجود تحت وحال عدمه ولا حكم  
 وبوجه الاوصاف التي يظن انها علة في حكم الاصل  
 وابطال بعضها بليلها الخلق ما يفتيحين اليه  
 للعلية **فصل** **القياس**  
 وفيه سبب شبيه الى امتناعه **فصل**  
 يجوز ان يجعل المواطن سببا لوجوب حد قيس  
 على الزنا **فصل**  
 كالنية في الوضوء يجعل شرط لصحة الصلوة  
 قياسا على النية في التيمم **فصل**

وذا ليس بالقياس في







فَيُنْزِلُ حَاصِلَ عَلَيْهِ وَأَوْعَاظُ إِنْ الْعَلَمَةُ  
هِيَ الْوَصْفُ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ مِنْهَا

واما الثانية فعارضته في المقدمة فانه يجعل المعلول  
كونه في ثبوتها من الاوليات وصحة النتيجة  
التي هي كانه لها باب للعلم الصغرى كالعلم  
صغرى النتيجة لا الصغرى فوالت في العلم  
فقدور النتيجة لا الصغرى فوالت في العلم  
كانت له البها ووضوحها في العلم  
كانت له البها ووضوحها في العلم  
الاول فوضوحها في العلم  
الثاني فوضوحها في العلم  
كمن تروج في العلم  
والثالث فوضوحها في العلم  
عن الاول



ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف  
 تابع فبينهما معارضة والقوة رجحان وان اقوى بما  
 هو غير تابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم في  
 الصورتين واذا تساوى باقوة في الاجماع يتعين التمسك

ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف  
 تابع فبينهما معارضة والقوة رجحان وان اقوى بما  
 هو غير تابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم في  
 الصورتين واذا تساوى باقوة في الاجماع يتعين التمسك

سنكون انما يتوقف على كمال الفهم لا على كمال العقل  
 فلا يمتنع الصواب في الكفاية كما يمتنع الصواب في كمالها  
 لا يمتنع الصواب في الكفاية كما يمتنع الصواب في كمالها

ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف  
 تابع فبينهما معارضة والقوة رجحان وان اقوى بما  
 هو غير تابع فليس برجحان والعمل بالاقوى لازم في  
 الصورتين واذا تساوى باقوة في الاجماع يتعين التمسك

ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف

ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف

ان يجر لا والا نعم كما في محاجة فخليل باب المعارفة  
 اذا ورد دليلان يقتضي احدهما عدم ما يقتضيه الاخر  
 بعينه فان ثبت وباقوة او كان احدهما اقوى بوصف



بجوابه منتهى ما يمكن

هو عند الكرمي فيقدم في مخالف القياس ومنه لا القياس  
وان لم يقدم اصلا كما هو عند السرخسي في ومع القياس  
في عمل واحد بما بالتحري فانه لم يكن هذا المصير بغير الاصول  
قبل ورود الدليلين كما في سواد الحار تعارض الاخبار الا  
وامتنع القياس **والنقد** في اما بين ايتين او فريتين  
او ستين او اية وسنة مشهورة او متواترة والمخلص  
اما من قبل الحكم او المحل او الزمان اما الاول فاما بانه يوزع  
حكم بالدليلين او يحل على التباير واما الثاني فبانه يحل على  
تباير المحل واما الثالث فبنا خلافا زمانا حكم اوزنا  
الورد فانه صريحا فاما في خلافه وانه دلالة كاليصح  
مؤخره الحرم وكالمثبت بوضوح ان في فانه مبينا على

روى عن ابن عمر بن الخطاب وعنه ابن عباس انه قال  
وروى جابر عنه عليه السلام انه قال تعارضت  
عنه عليه السلام انه ليس بظاهر فالتعارض  
الادلة في الماء على ما كانه والمتنوع في هذا فلا  
يزول بالثبوت وادعها ما صحح بينهم

العم

العدم الاصل فالمثبت لمؤتم و الا فان تحقق ان بالدليل  
ساويا وان احتمل الامر من ينظر بين الامر **واما في**  
**معارضة القياس** فلا يخفى ولا ينافي في عملها ما  
بشرها قلبه **واما الترجيح** فليس مما سبق بعض وجوه  
متناكز جميع الحكم على المفسر على النص والنص على اللفظ  
وكثرة جميع الخبيرة على الجواز والصرح على الكناية والعبارة على  
الاشارة والاثارة على الدلالة والدلالة على الاقتضاء والتمسك  
على الامر والامر على الاباحة على الصحيح والافضل احتمالا على الكثرة  
احتمالا والجواز على المشترك في الاصح والجواز على الجواز بشره  
علاقة احدها او قوته وان اخذ جهتها او قربة جهتها من  
او رجحان دليله او شتر اسنواله والاشهر مطلق بوقوع على غير

ان من غلب انتم من مدارج رتبة هو باحق  
في دليل غلب فخرج



في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح

الاشهر سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرها حقيقة  
 وعبره مجازا واشهرها مجازا والاخر حقيقة عندها خلافا  
 لا بـ حقيقة وحرمان الله تعالى والنفوى المستعمل شيئا في معنى  
 النفوى بغيره على المنقول الشرعي بخلاف المفرد الشرعي  
 ويقدم بنا كبد الله لانه على ما لم يكن كذلك ويرجح في ذلك  
 الاقتضاء الاضمار بضرورة الصدق على ضرورة وقوعه  
 شرعا ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة ويرجح  
 تخصيص العام على ما قبل الخاص وتخصيص وجهه على العام  
 مطلقا والعام الذي لم يخص على ما خص والمقبلة ولو نه وجه  
 على المطلق ومطلقا لم يخرج منه على ما اخرج منه وتعيينه  
 المطلق على ما قبله المقيد والعام الصريح الشرطي على التكرار

وهو ما لم يستعمله ان مع في مدلول النفوى  
 اصلا بل يستعمل في عرفه وانما كان اذا اختلف  
 الشرح ذلك التفسير بوجه معناه الشرعي  
 على معناه النفوى متبعا

في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح

الشكوة المنفية وعلى غيره بما يلحق باللام والمنافي وفيها  
 ويجمع المحل باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المتوقف  
 باللام والاجماع على النص كمنابا او سنة والمقدم من الاجماعين  
 الظنيين على ما بعده وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير  
 ترجيح لخطر على الاباحة وترجح المثبت على النافي فانها  
 بالمدلول <sup>من الزج</sup> رجحان لخطر على النذب وعلى الكراهة  
 والوجوب على النذب والدارني للحد على الموجب والموجب  
 للطلاق والعتاق على عدمها وقد عكس ترجيح فيهما والا  
 على الاقل <sup>لما امكن</sup> بالسنه وجود ترجيح المشهور  
 على الواحد والمتواتر على المشهور وخبر المعروف بالفقه على  
 غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسنه على الكل

في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح

في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح  
 في حقيقته الشرح والشرح



ومرسل التابع على مرسل تبع التابعين والاعلى اسنادا على  
 الاقل والمسند المعنعن اليه صلا الله عليه وسلم على ما يحل  
 الى معروف من كتب الحديث وعلى المشهور ايضا والمسند  
 الى كتاب عرف بالصحة على مشهور غير مسند والمسند الى كتاب  
 مشهور عرف بالصحة كالتجاري على ما لم يكن كسني ابدا  
 والمسند ما لا اتفاق على مختلف في كونه مسندا او الرواية  
 بقوله على الشيخ على الرواية بقراءة الشيخ عليه عندنا  
 والعكس عند غيرنا وغير المختلف في رفعه عليه السلام  
 على المختلف فيه وغير المختلف في مسنده على المختلف فيه  
 والرواية سماعة من الرسول عليه السلام على الاخر المختلف سماعة  
 وعدمه وكونه عليه السلام مما جرح بحضوره على كونه عما

جري بنيت وسموه صلى الله عليه وسلم وورد وضيفه  
 منه على السلام فيه على الفهم منه ورواه الراوي بعبارة  
 نفس خبر الواحد فيما لم به البلوى على خبره فيما لم به البلوى  
**المتخرج** فيما لم به البلوى المنقول ان يترجح بزيادة الشف  
 بقوله وبالفتنة وبالورع وبالقبض وبالنحو وبرج  
 الاثر باحدى هذه الصفات على اليقين باحدى وباللا  
 اعتماد على الحفظ على نسخة وبالاعتماد على ذكر سماعه  
 لا على حفظ نفسه وبموافقة عمل نفسه ولم يعلم عمل الاخر  
 وبان يعلم عدم احد المرسلين الا عن عمل ولم يعلم الاخر  
 به وببشارة احد بهما لرواه دون الاخر وبكونه احدهما  
 شفه دون الاخر وبكونه اقرب الى الرسول عند سماعه

احدهما هو رواية  
 وبما احدهما هو  
 الوافقة دون الاخر



نحوه من مسعود علي ابن عبيد بن جهم

و يكون من اكابر الصحابة و يكون تقدم الاسلام و يكون مشهور  
النسب و يكون تحمل في البلوغ و يكون مركبة اعدل **الترجيح**  
بحسب خبر من وجود بر صبح الموافق له بل اخر على ما لا يؤيد

دليل الموافق لعل اهل المدينة و الموافق لعل الخلفاء الاربعة  
و الموافق لعل العالم و المرحج بدليل تاويل و ما ذكر فيه البذل  
و العام الوارد لا على سبب خاص في حق ذلك على العام الوارد

لا على سبب و العام الوارد لا على سبب في حق غير ذلك السبب  
على العام الوارد عليه و العام الامس بالمتقصد و على غيره  
واحد الخبرين بتفسير رواية بقول او فعل واحد النصيب

بذكر كريب و روده على الاخر و بقرائن متفرقة عن الاخر كنه  
السلام و اما **الترجيح** المتعلق بمقتولين فاعرف

الى القيسيين علة

الكل ما ذكره في الترجيح المتعلق بالمتقربين

في حق غير ذلك السبب و هو السبب في حق  
بما يرجح العام الوارد على العام و في ضد  
في حق خاص على ذلك العام و في ضد  
ان العامة ان اللذان و روده على  
خاص دون الاخر بر صبح الزور  
السبب في حق السبب على ان يقيد  
و يرجح التبريد الوارد فيما عدا سبب  
عليه

علة نفسا بر صبح عما عرف اياه و الآباء الاقرب الى  
القطع على غيره و الآباء مطلقا على المناهضة و بر صبح  
تأثير العين ثم النوع ثم الجنس الغريب ثم الاقرب فالأقرب

و اعتبار شان الحكم او من اعتبار شان العلة فترج  
تأثير جنس العلة في نوع الحكم على تأثير نوع العلة في جنس  
الحكم و يرجح بتوضيح على الحكم و بكنزة الاصول و بالكلس اي بوم

الحكم في جميع صور عدم الوصف و بتقطعية حكم الاصل  
دون الاخر و بتقطعية علة اصل احدهما و طس الاغلب  
و بتقطعية عدم الفارق في احدهما و طنية في الاخر و يكون

الوصف في احدهما حقيقيا و في الاخر اعتباريا او محكية  
بجردة و يكون ثبوتيا و عديا و يكون في احدهما باعثة

الى يكون ثبوتيا في احدهما و عديا في الاخر

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف  
وضع كنه الاصول ان يشهد لاحد الوصفين  
اصلا او اصولا فيرجح على الوصف المذكور  
لم يشهد الا احدا واحدا



وفي الآخر خبر دأارة وفي احدهما منضبطة وفي الآخر مضطر  
وفي احدهما ظاهرة والآخر خفية وفي احدهما متخدة وفي  
الآخر متعددة وفي احدهما متعدبا في فروع اكثر وفي احدهما  
مطرودة والآخر منقوضة ومطرودة ومنعكة في احدهما  
دون الآخر وفي احدهما مطردة فقط وفي الآخر منعكة  
فقط ويكونا جامعا ومماثلة للحكم دون الآخر وعند  
معارض جوه الترجيح فاكان بالوصف الذي اولى  
من العرف **الترجيح الثاني** من مزايا غلبة الاسباب  
اذ الترجيح بالقوة والتأثير لا بالعدد ونزب واحد أقوى  
على الف وكذا **الوصف** كتر جيج الثاني في الطبع  
على الكيل والوزن لانه الترجيح بالقوة لا بالصورة

سنة جينا الصفة على الثاني فيما جده  
النية في مضار اكثر ابيهم فانه  
يصح عند خلاف ذلك في الاستفاد  
النية في سبب العبادة ونرجحنا  
بالكثرة اولى من ترجيحها بالعبادة لانه  
العبادة وصف عرضي والكيل والوزن  
لان من سبب الكيل والكثرة وصف ثابت  
لا يشك في الثبوت كقوله وخصه  
بمسألة

وقلة

الترجيح الثاني من مزايا غلبة الاسباب  
الترجيح الثاني من مزايا غلبة الاسباب

**وقلة** الاسباب لانه العبارة بالمعنى لا الصورة وكثرة الاسباب  
خلافا لما لان كل دليل مع قطع النظر عن غيره مؤثر في وجود  
الغير وعدمه سواء واما ترجيحنا بالكثرة في كثر الاول  
وفي صوم غير منوي من اللبس فلتعلق الحكم على مجموع الذي  
اعتبر فيه هيئة اجتماعية ولذلك لان جميع بكثرة الرواة  
الا عند حصول الهيئة الاجتماعية كبلوغها حد الشهرة  
ولا حديث بحديث اخر ولا كتاب بكتاب اخر ولا يكر  
تبعين اخر فكل ما صلح عليه لا يصلح مرجحا **الباب الثاني**  
في الاحكام فيبحث فيها في الحكم والحكام والمحكموم به و  
الحكموم عليه **اما الحكم** ففيه اربعة اركان الركن الاول في الحكم  
هو ان خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالا

فان انطق بها أقوى والعبارة  
المنطق لانه كلما يفيض قدر من الظن  
ولا انه ترك الاقل اسهل من ترك  
الاشد **مستحب**  
يجب بطلان ان كثره الاجزاء ترجح  
لاشدة تجديبات والتفصيل في ابن  
سبحان **مستحب**  
اعلم ان خطاب اما تكوينا كقوله  
كن او شرعي فذا ايضا اما وضعي  
كالحكم بالشرعية والسببية او كلي  
وهذا ايضا اما طبقه كالواجبات او غير  
طبقه كالحرمان **مستحب**



بالتجيز والاختصار

بلاقتضاء أو التجيز أو الوضع فهو إما أن يكون أدنى <sup>أو ما يوجب</sup>  
 فالأول إما صفة للفعل المكلف كالأحكام <sup>من الوجوب</sup> <sup>أو ما يوجب</sup>  
 كالمالك وما يتعلق به والأول إما أن يعتبر في نفسه <sup>كلام الله والمنع</sup>  
 المقاصد الدينية أو الأخلاقية والأول صحيح أن الفعل <sup>كأنه لا يوجب</sup>  
 موصلاً إلى المقادير وباطل أن لم يوصل إليه <sup>أو ما يوجب</sup>  
 وصفاء وصدقان وصفاً فقط وايضاً منعقدان  
 ارتباط أجزاء التصرف الشرعي والآفة <sup>فأما الآفة</sup>  
 أن ترتب عليه الشر والآفة نافذة <sup>كأنه لا يوجب</sup>  
 والآفة لازم والثاني إما عزيمة وهي ما شرع ابتداء <sup>كأنه لا يوجب</sup>  
 غير مبني على عذر العباد فإن الفعل أدنى مع المنع من  
 الترك بقطع فرض بطنى فواجب وبلا منه فنت

فإنه لا يوجب الشر والآفة  
 إلا بالآفة فالتجيز والاختصار  
 أحكام عقلي لا شرعي

أن الفعل طريقة سلوكية في الدين والآفة دواب ونقل  
 وأن ترك رجاء على فعله مع المنع من امتناعه فحرام وبلا  
 منع مكروه وأن استوباً بفاح فهو أخف من كمال <sup>فالتجيز</sup>  
 لازم علماً وعملاً حتى يكون جاحداً <sup>بأنه لا يوجب</sup>  
 عذر وقد بطل على ما يفتى به <sup>أو ما يوجب</sup>  
 حصل الموت بمجرد حصول فرض كناية اللزوم على كل منوط  
 بفعل البعض وأن لم يحصل الموت إلا بصدد رده من كل فرض  
 عين وحكم اللزوم على كل حتماً وبقى الفرض واحداً منها  
 من متعدد كحصول الكفارة <sup>أو ما يوجب</sup>  
 فلا يكفر منكره بل يفتى أنه لم يكن مؤدلاً وباق تاركهما  
 وقد بطل على ما يفتى بالفرض كالفرض على الواجب <sup>أو ما يوجب</sup>

سواء من غير السلام أو بغيره من هو  
 علم الدين كما خلف الرشدين  
 لأن لكل جامع أكثر منه دون الباطل

أي بفعل الآفة يفتى بالآفة  
 وثبوتها أو بالآفة في تجزئتها مع آفة







يقال بعيد ومطلق الكراهة بجعل على التحريم وقبل ما في باب  
 الصلاة <sup>من الاعادة</sup> نزيه وفي غيره يحرم **واما** رخصته مع ما شرعنا  
 نبيا على العذر في اربعة **الاول** ما يستج مع قيم المحرم وهو  
 كاجراء كراهة الكفر مكرها بقطع او قتل لكن لو اخذ بالعزيمة كان  
**اول** **والثاني** ما يستج مع قيم المحرم لا الحرمة كافتار المسافر  
 والعزيمة **اول** الا ان يضمنه **والثالث** ما وضع عنا من  
 الاصر والاعلال **الرابع** ما سقط عنا مع مشروعية لنا  
 في موضع اخر كالحزب المكره والرحمة اما ترغيبية ان الرفق  
 على التجنب كقصر صوم المسافر واما اسقاط ان يعين الرفق  
 بحيث لا يمتنع مشروعية العزيمة **خاتمة** الاصل في الكسب  
 الاباحة عند بعض منا كما ذكر في قبل وهو **الحث** **والثاني** في

او التحريم

او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو لبعض اهل الحديث  
 والتوقف عند بعض منا **واما الوضعي** فانه يخطا ب  
 يتعلق بشئ بالحكم التكليفي وحصول صفة باعتبار ذلك  
 الحكم فالتعلق ان دخل في الاخر فركن والآ فان اثر فيه  
 فعله والآ فان اوصل اليه في الجمل فبب والآ فان  
 توقف عليه جوده فشرط والآ فلا اقل من الدلالة عليه  
 فعلا **اما الركون** فانه يقوم به الشئ فاما اصح ان اتق  
 الحكم عند استغناء كالتصديق او زائد ان لم ينف حكما لغير  
 كالاقرار **والعلة** فابضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة  
 موثرا فيه متصلا به فترجم من جواز التراخي فاما علة اسما  
 ومعنى وحكما كالبيع المطلق للملك واما علة اسما فقط







رأسه بوزنه ويلي عليه الفطر شرط وللحج البيت والوقت و  
الاستطاعة شرط لهواز والاداء وللغسل الارض النامية تحتها  
وللخراج تغيرا وللطهارة ارادة الصلوة والحديث شرط و  
للحج ودد والعقوبات والكفارات ما نسب اليه من السرقة  
وقتل وامرأه اربعين النخل والاباحة وشرعية المعاملات  
البقاء المقدر للاختصاصات الشرعية التصرفات المشروعة  
**اما الشرط** فاما شرط محض وهو حقيقي يتوقف عليه الشيء في الوجود  
او بحكم الشرع كالشرع للنكاح والوفاء للصلوة او جعلها بالشرع  
المكلف وتعلق بقرينة عليه كاحكام الشرط او دلالتها  
واما شرط في حكم العلة وهو ما لا يعارضه علة تصح لاضافته  
لحكم اليها فيضف اليه كحكم البراءة في الرق وقطع جبل <sup>الفنيد</sup>

واما شرط في حكم السبب وهو شرط اعترض بينه وبين الحكم فكل  
مختار غير منسوب اليه كحل قيد العبد وفتح باب نفق واطيل واما  
شرط اسما لا حكما كقول شرطين علق بهما الحكم واما شرط علامة و  
هو ما يبين وجود علة خفية او وجود صفاتها الخفية كالولادة  
للسبب عندهما فتثبت بشهادة القابلة وكالاخصاء بالرقم فلا  
يضمن شهود الاخصاء اذ ارضعوا لانه العلامة لا يضاف لحكم  
اليها واما العلامة فاعرف به الحكم بلا تعلق بشيء من الوجود  
والوجود به وهو اما محض كالنكبة واما بمعنى الشرط كما مر من نحو  
الاخصاء واما بمعنى العلة كالعلل الشرعية واما علامة مجازا  
كالعلل الحقيقية والشرط الحقيقي **الركن** الثاني في الحكم قد  
عرفت مما سبق ان الحكم بالحسن والتعجب هو الشرع وليس



للفعل مدخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لغرض الخطاب عند الشروع  
 والحكم والادراك فيها للفعل فقط عند المعركة والحقا عندنا ان  
 الحكم هو الشرع والعقل مبين في البعض فالعقل غير معتبر كل  
 الاعتبار فلا يكلف الصبي بالامان ولا المرأة كل الابدان فيعتبر  
 ايمانه وكفره قتل وهو الخلل لقول الامام لا عذر لاحد في الجور <sup>بالجور</sup>  
 لقيم الافاق والانفس ويذكر في الشرايع الاقيم الدليل  
**الركن الثالث** في المحكوم به هو اربعة ما ليس الوجود  
 حسي وهو متعلق بالحكم شرعي وسبب الحكم شرعي اخر كالزنا  
 وما ليس الوجود حسي وهو متعلق بالحكم شرعي لكنه ليس  
 له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بالحكم شرعي وسبب الحكم  
 شرعي اخر كالبسج وماله وجود شرعي وهو متعلق بالحكم شرعي اخر

وليس سببا لحكم شرعي كالصلوة ثم **الركن** ما هو اما حقوق  
 الله خالصه او حقوق العباد خالصه او اجتماع فيه حق  
 وحق الله غالب كحق القذف او حق العباد غالب كالنكاح  
**واما** حقوق الله فتشتمل على عبادات خالصه كالامان وفروعه  
 ولهها اصول وفروع وزوائد وعبادة فيها مؤنة كصدقة  
 الفطر ومؤنة فيها عبادة كالعشر ومؤنة فيها عتوبة كالحرمان  
 وحقوق دائرة بين العباد والعتوبة كالكفارات والعبادة  
 غالبية في الكفارة غير الفطر وحق قائم بنفسه كحسن النيات <sup>المطاعة</sup>  
 وحقوبة كاملة كالحد ودفع الجور عفويا وعتوبة قاصرة كحرمان  
 الارث بالقتل **الركن الرابع** في المحكوم عليه وهو المكلف  
 ولابد للشكليف من الاهلية والايهية لا تنبت الا بالعقل

فلا يتعدى على المحكوم



واعتبر فيه هنا البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل  
 هو المتوسط ثم الاهلية نوعان الاولى اهلية الوجوب وهي  
 والثانية اهلية الاداء  
 وبناء على قيم الزمن فالاولى زمن قبل الولادة منه وجه يصلح  
 لئلا لا عليه بعد الولادة يصلح لهما ولكن الوجوب غير مقصود  
 للوجوب وعليه  
 بنفس بل حكمه هو الاداء عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حق  
 لعدم حكم الوجوب وعرضه فكل ما يمكن ادائه يجب عليه ومالا فلا  
 كما لا يثبت لعدم المحل كبيع الحر فكا ان حقوق العباد عنهما <sup>كفنا</sup> <sup>اعند</sup>  
 يجب عليه وكذا ما كان صلة تشبه المون كنفقة القريب والاعوان  
 كنفقة الزوجة لا ما تشبه الاجرة فلا يتحمل الرتبة وما كان عقوبة  
 واجرة لا يجب في حقوق الله تعالى ما صح ادائه عنه يجب عليه كاللزم  
 والمراج وما لا يصح فلا كالعبادة الخالصة والعقوبات وما كان

عبادة فيها مؤنة لا يلزم عليه عند محمد ويلزم عندهما **والثاني**  
 اهلية ادائه هي فاصلة بيني عليها صحة الاداء وكاملته  
 يتبين عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت بقدره كذلك  
 قالها صر غفل الصبي المستود والكامل عقل البالغ وما بالقاء <sup>صحة</sup>  
 فحقوق الله كالايان وفروعه البنية تصح من غير لزوم عليه  
 وكذا الكفر في احكام الاخره اجماعا في احكام الدنيا ايضا عندهما  
 خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفقا محضا يصح منه  
 من غير ان وليه وان من المحضا لا وان دانرا بينهما كما  
 يبيع ببيع منه برأى وليه لا بدونه **في العوارض** مساوية  
 ومكتسبة اما السماوية فمنها جهنم وهو يوجب <sup>داسترا</sup>  
 عن الاقوال لا الافعال ولو باجازه الولي ويسقط الحدود



والكفارات والعبادات والبرعات وما كان حسنا  
لذاته كالإيمان وقبيل الذاته كالكفر ولو رده انما يثبت  
في حقه تعالى لا بوجه ولا بنية **ومنها التسليم** وهو قبل ان يعقل  
كالجود الآلة الرض فيه على نفس الصغر فيؤخر ان رمان  
ان يعقل وبعده بحسب له ضرب من اهل البيت الاداء فلا يقطر  
عنه ما لا يجتمى سقوطه عنه البائع نحو نفس وجوب الايمان فاذا  
اداه يقع فرض خلاف الشئ الثمة ويثاب عليه ويعقل عنه  
ما يجتمى السقوط كوجوب اداء الايمان ويعني عنه كل عهدة  
يجتمى الفقد فلا يعنى دته ولا حقوق العباد ولا على غيره  
واذا استكملت زوجته يعرض عليه الاسلام **ومنها العفة**  
هو انة توجب فضلا في العقل فيثبت بعض كلامه كلام العقلاء

وبعض

بعضه كلام الجاهلين وهو كالصبي مع العقل **ومنها النسيان**  
وهو لا يثبت في الوجوب ولا وجوب الاداء في حقه تعالى لكن يغني  
فيما غلب فيه حقه تعالى كالصوم ونسيت الذبحة لا يتقصر  
كالاكل في الصلوة بخلاف العباد لكن اذا مات ناسيت ان  
من سبب شرعي يغني والآفة **ومنها النوم** وهو بوجوب تأخير  
خطاب التأخير الوجوب ويبطل عباراته في الطلاق والعاق  
والاسلام والردة لعدم الاختيار **ومنها الاغناء** وهو  
النوم فيبطل العبادات ويمنع البناء ويتقضى الوضوء **ومنها**  
الرق وهو عجز عن شئ شرعي في الاصل جراء للكفر وهو لا يتحرك  
كالعتق وكذا الاعتناق عندها وهو يثبت في ملكية المال ولو منافع  
نفس الاما استثنى من القرب فلا يملك التتري ولا يصح حجة ولا  
خلاف الفقه فان منافع النفس

كالصلوة والصوم

هو تعطيل القوى المدركة والحركة  
ارادة بسبب مرض يورث  
ارماع او القلب منه



ولا يثبت في ما كسبه غير المال كالنكاح والبدن والدم وينافي كالحال  
 في اهلينة الكمالات البشرية كالبدن والحل والولاية ومعصوم  
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا شرب ولا اذان ولا اقامة  
 ولا حج ولا يثبت شهادته ولا تركه ولا عتق ولا اقباض ولا وليا  
 في نكاح او وقف **ومنها** لحيض النفس لا بعد ما ان اهلينة

حز النكاح نصف ما كسبه  
 ان يثبت في اهلها  
 ويثبت في اهلها  
 لا يثبت في اهلها  
 لا يثبت في اهلها

الوجوب والاداء الا ان الطهر ما شرط للصلاة والصوم  
 في المرض بوجوب العبادات بقدر قدرته فما افضى بوجوب  
 لغيره بقدر ما يسهل به حق العزم والوارث في الحمل الفسخ في تفرقه  
 يصح حالاً فيستحق عنه الحاجة وما لا يحمله كالمعتق بالموث كالاقتنا  
 على آثر او على عزم ودصية ولو ادا وحقق تمام المال انما ينفذ  
 من الثلث ولا تصح للوارث صورة ومعنى وحقيقة وشبهة  
 خلاف لما فيه من الزكاة والوقف والوصية

فان كان على الميت دين مستغرق  
 ينفذ على وجه لا يظفر حق الدين فيجب  
 السعي في الكسب

ولا يثبت في ما كسبه غير المال كالنكاح والبدن والدم وينافي كالحال  
 في اهلينة الكمالات البشرية كالبدن والحل والولاية ومعصوم  
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا شرب ولا اذان ولا اقامة  
 ولا حج ولا يثبت شهادته ولا تركه ولا عتق ولا اقباض ولا وليا  
 في نكاح او وقف **ومنها** لحيض النفس لا بعد ما ان اهلينة

ولا يثبت في ما كسبه غير المال كالنكاح والبدن والدم وينافي كالحال  
 في اهلينة الكمالات البشرية كالبدن والحل والولاية ومعصوم  
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا شرب ولا اذان ولا اقامة  
 ولا حج ولا يثبت شهادته ولا تركه ولا عتق ولا اقباض ولا وليا  
 في نكاح او وقف **ومنها** لحيض النفس لا بعد ما ان اهلينة

ومن ما الموت بسقط التكليفات الا الاثم وكذا الصلوات  
 الا بالوصية في الثلث وما شرع عليه حاجة غيره ان  
 متعلقا بالعين يبقى بقاء العين كالمهون وان متعلقا  
 بالذمة ووجوبه لا بطريق الصلة كما وجب بالمعاوضة لم يبق  
 بمجرد الذمة حتى ينظم اليها مال او ذمة كقبول فلهذا لا يصح  
 بالدين عن الميت النفس اذا لم يخلف كنيلاً وما شرع لحاجة  
 نفقة يبقى بقدر ما يقضي حاجته ولذا قدم جهازه ثم ديونه ثم  
 وصاياه ثم يورث واما المكسبة فاصناف اربعة **ومنها**

المستحق والمنصوب والمصح والوديعة

لجمل اما جهل لا يصلح عذرا كجهل الكافر بابنه فاعتقاه  
 في حكم لا يقبل التبدل باطل وفيما يقبله دافع للنقض في الخطأ  
 في حكم الدنيا فلا يجب اعتقاد الادلة واما جهل كذا كذا  
 لا يثبت له بل لا يثبت له بل لا يثبت له بل لا يثبت له

فان كان على الميت دين مستغرق  
 ينفذ على وجه لا يظفر حق الدين فيجب  
 السعي في الكسب

ولا يثبت في ما كسبه غير المال كالنكاح والبدن والدم وينافي كالحال  
 في اهلينة الكمالات البشرية كالبدن والحل والولاية ومعصوم  
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا شرب ولا اذان ولا اقامة  
 ولا حج ولا يثبت شهادته ولا تركه ولا عتق ولا اقباض ولا وليا  
 في نكاح او وقف **ومنها** لحيض النفس لا بعد ما ان اهلينة



المشهوره او الاجتماع واما جهل الصحيح فبشبهه كالجمل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة كجهل من اقصا بعد غفوشه كجهل من زنى بجارية امراته او والده فلا حجة

عليه اما جرحل يصلح عند الجرحل سلم لم بهاجر اليه <sup>من دار الجرحل</sup> ومنها  
السكر وهو اما بطريق مباح فبمنع صحة التفريقات او بطريق

مخطوط فلا يثا في الاهلية فيلزم كل الاحكام الالردة ومنها والعقود  
كاسكر من مزاجه

والله اعلم بالصواب

البشارة والرضا وبرها بل اختيارها حكم والرضا وبه بمنزلة شرط  
الاسم

خبر

عَنْ  
فَلَوْ كُنْتَ زَمَانًا لَمْ يَجْعَمْ  
الْوَجُوبُ إِلَّا جِبْدَ الْقَضَاءِ وَنَسْبِ  
عَلَى  
كَمَا يَلِدُ وَأَوْدَى بِأَيُّهَا  
وَسُورَةُ الْفَجْرِ مَقْطُوعَةً

نجار فيصح الردة والاسلام بهار لا والهزل يبطل الاجابات فيما  
 نجعل الفسخ اولا واما الانتشار <sup>فيكم بكونه</sup> فله تفصيل في المقولات

ومنها السفه هو قلة تفكر الانسان فيجعله على خلاف موجب العقل  
والشرع وهو لا يبين في الاهليتين ولا تثبت من احكام الشرع  
الاهلية الواجب والاداء

ولا يعطى مال من بلغ سيفها إلى الرشيد عندهما وإلى الحسن الرشيد عنده  
ولا حجر على السفيه بعد البلوغ سواء فيما يبطله الزهر ولا يحتمل الغنى

ولا وعندهما يحزر فيما قبل الفسخ **وهنا** الفسخ هو من بعد  
 الجارية والابنة  
 تخفيف فيقصر الرأى على ان لا يحوز الاكالا خلافا للشافعي

يؤدي الصوم ان شاء الله لا يجل الفطر لسا فرصم وصام

حكم السفر المستحيلة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد

اذا تحلف للمعصوم بنجل زيادة المصنف ثم يؤول  
ان يظهر حل له فذلك وكذا اذا مرض بالمعصوم  
الافطار لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن  
وفرها فثبت في الاجابة الافطار



الاجتهاد في العلم والدين

والاصح ونكير الشرب وعدم خروج المرأة بلا زوج او محرم  
 وعدم خروج الولد بلا رضا ابويه يخرج وعدم خروج المديون  
 بلا اذن الدائن ومنها **الخطاء** وهو الفعل بلا قصد ثم ولا ينافي  
 الاهليتين لكن يصلح عذرا في سقوط حق ابيه اذا حصل عن

اجتهاد و يصلح شهادة في باب العقوبة فلا ينافي ولا يمتنع ويقتضي  
 ولا يصلح عذرا في حقوق العباد و يصلح تخففا لما هو منه لم يحال **زيادة**  
 الاجتهاد

مالا و وجب بالفعل كالدين و صح طلاقه وانقضى بفساد  
 كبيع المكروه اذا صدق خضه **ومنها الاكراه** هو نوعان مباح هو  
 بعدم الرضا ولا ينفذ الاختيار و يوجب الجاء كما بالمال  
 نفس او عضو وغير مباح ما بعدم الرضا ولا ينفذ الاختيار  
 كما يجلس فيه او ضرب وهو مطلقا لا ينافي الاهليتين

الاجتهاد في العلم والدين

الاجتهاد في العلم والدين

ولا الخطاب ولا سقوط الاختيار وان افتره فالاقوال التي لا  
 تنسخ تنسخ بالاكراه والتي تنسخ تنسخ ولا تنسخ الاقوال  
**باب في الاجتهاد** هو استقراغ الفقيه الواسع لتخصيل  
 ظن بحكم شرعي و شرط ان يحوي علم الكتاب على ما ذكرنا و حكمه

غلبة الظن فالاجتهاد يخطئ و يصيب فالحق واحد عنده  
 خلافا للمعزلة و اختلف في تجري الاجتهاد و الماصح لا  
 و اختلف في انه عليه السلام هل هو متفقد بالاخترها فيما  
 نص فيه فاختار ابو يوسف واحمد وقوعه وعلى وقوعه قبل  
 لا يجمل الخطاء و الاصح يجمل لكن لا يقرر عليه و قبل ثم فيما

يتعلق بالحرب دون الاحكام ولا ينافي على الخط خلا  
 نفاة العباس يجوز تغير الاجتهاد فيجوز الرجوع

من كونه عاما او خاصا او جمع  
 من كونه في الماضي او الاصل  
 من كونه في المستقبل  
 من كونه في الحاضر  
 من كونه في الغيب  
 من كونه في العلم والدين  
 من كونه في العلم والدين



الاجماع على وجوب النظر في معرفة ما ومنهها حق

لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة ما ومنهها حق  
 يحتل خطأ ومنه هب مخالفتنا خطأ يحتل الصواب ومقتضا  
 حق ومصدقنا بفنا بالمل والمستغنى لا يستغنى الا من علم  
 علم وعدالت فان هما مجهولين فالتحارر لعدم وان معلوم العلم  
 ومجهول العدالة فيستغنى واختلاف في ان غير المجتهد  
 هل يذهب مجتهد على اربعة والخيار جوازه ان مطلقا على  
 ماخذ الاحكام وعملها وتميز الصحيح والفساد وهذا المراد  
 انه المفتي لا بد منه كونه مجتهدا ويجزم لمن لم يبلغ تلك المرتبة وقبل  
 ذلك عند عدم المجتهد وقبل يجوز مطلقا وقبل لا يجوز مطلقا  
 وعند تعدد المجتهد يجوز تقليد المفضل وقبل تبين الافضل  
 واذا عمل العامي بقول مجتهد في حكم فليس الرجوع عنه الى غيره

عنه ابو العباس من المراتم

لنا

لا حكم ابو بكر رضي الله عنه في سائل  
 مخالفه رضي الله عنه ولم ينقض حكمه لان  
 الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالاول فلا ينقض  
 مجتهد حكم نفسه اذا ابتدأ اجتهاده حكم غيره الا اذا خالف  
 فاطقا ولا تقليد مع الاجتهاد واختلاف في نفاذ حكم مجتهد  
 متقدم بخلاف من ذهب امامه كما اختلف في تقليده بل ياتى  
 وقيل لا يأس باخذ العامي في كل مسألة يقول مجتهد اخف  
 عليه وقيل هو الاصح كمن الاكثر عددا واذا وقع اجتهاده  
 في حكم فلا يقلد فيه مجتهد اخر واما قبل الاجتهاد فيقبل المختار  
 فكذا وقبل الا ان يكون اعلم منه صحابيا او غيره وقبل الا ان  
 يكون صحابيا وقبل صحابيا ارجح ولا تقليد في الاعتقاد  
 وقال بعض بجوازه وبعض اخر بوجوبه فان النظر حرام فيه

صاحب  
 قال لا تنقض للمستغنى ان يخطئ  
 المرتبة ويقتضى على فتواه قال المولى  
 ابو السعود واما الاعتماد على مجرد  
 ربه السعد واما مجرد  
 مطور فخطأ عظيم كما لو كان جامع  
 من لسانه والاطراف مشتمل  
 انتفا وكذا في الصوفية ومشتد  
 الا الحكم والكتب المعتمدة ايضا  
 بوجه شهود وخطا وخصا به الهداية  
 مع الاجماع على وفاته فخطا في  
 من في الكتب المعتمدة في  
 مضادة بل في كتاب واحد وهدا  
 في التزيجات فلا يميز احد الا بالبلوغ  
 في ذلك المرتبة انتهى ملخصا







يجب عمل بها الأمر لا يفتى بالأمر إلا في خمسة مذكورة في  
الأبراء عن الأعيان ليس بجائز دون دعواها أجزاء العوض  
ينقسم على أجزاء العوض بخلاف أجزاء الشوط مع إجزاء  
المشروط بالأجزاء والضمان لا يجتمعان اختلاف الأسباب  
بمنزلة اختلاف الأعيان إذا بطل الشيء بطل ما ضمنه  
إذا بطل الأصل لصار إلى البطل إذا زال المانع عما منع  
إذا تعارضت مفسدتان روعي أقلهما ضررا بارتكاب أحدهما  
الأسباب مطلوبة الاتكام للأعيان كالتدانة الشيء بغير  
بأصل الأصل بقاء مكان على مكان أخبار المجتهد عن فعل  
للوجوب كافي الكافي وللندب كافي الهداية الأصل براءة الذمة  
الأصل العدم في وصف العارضة الاضطراب لا يبطل

مقننه أعمال الكلام أولى من أعمال الأيمان لا يكتفى بالأيمان  
بالمفهوم لا لا المفاض الأيمان مبنية على الالفاظ لا على  
الأغراض الأفعال لمباداة ما يجوز بشرط عدم أداء أحد  
الأقوال لا يربط بالرد الأقوال على الغير ليس بجائز الأمر  
بالمصرف في ملك الغير باطل إذا ثبت أصل في الحل والحكمة  
أو الظهور أو النجاسة فلا يزال إلا باليقين ببقاء الحكم  
يستغنى عن بقاء السبب بقاء أسهل من الابتداء ببناء يقوم  
على الضعيف فاسد بيع الحقوق لا يجوز بالانفراد بيع  
الدين بالدين باطل البنات تزعت لاثبات خلاف  
الظاهر واليمى لا بقاء الأصل التابع لا يفوز بالحكم  
التابع يقطع بسقوط المتبوع التابع لا يتقدم على المتبوع







مع تزويج على قصد التطبيق بعد  
إذا شرط ذلك

جماعت صحیح سے ان  
نیز نقد لا بیع

جاءت في هذا الموضع  
فلا يترك غير الشريك  
احد بها لا يجمع على الاخره

الطريق الى

فمنه من وجد في نحو ان دع  
لبيت المال لا زوتني لا اوله  
فتجده الغرامة من مضاربة الغنية  
مبني

٢  
فبيع القيمة المضافة مع سكوت  
الموكل بوجوب كونه مازدا ناسه

فلا فخر في الدنيا ولا في الآخرة  
ولا فخر في الدنيا ولا في الآخرة  
ولا فخر في الدنيا ولا في الآخرة

299

وجود اصله في القديم بترك على قدمه ونبئت الفرع مع عدم

ثبوت الأصل **ك** كل شرط يغير حكم شرع باطل **ل** للوسائل احكام لا  
 شرط في الرضا **ل** للوسائل احكام لا  
 المقاصد ليس كل ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا الزام بالاجمع مالم

ثبت بدليل لا جبر لا خلاف السبب مع اتحاد حكم لا يملك احد  
اثبات ملك لغيره بلا احتياطه لا تأثير للغيرية في تغيير الحقيقه لا يصح

نأجل الاعيان لاجرة اللات في مقام الصريح لاجرة بالظن  
 ورافد البشارة التي جبلت البس واما الله فليخلفه ايقان  
 البين خطاه لاجرة بالطب في باب الاعتقاد لا لا شكر غير

الاحكام بتغير الاله زمانه لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكرامة  
 تطلق الماحد يجوز في زمانه  
 لا يعتنى على الخط ولا يعايب لا يسم الدعوى بعد الابراء الوهم الآ

محققاً و لا محققاً الاحتمال لا يتوهم اليقین فی انفسها لا یخرج  
لاحتیاجاً فی نور النفس لا یحوز لاحد از یا فذمال احد بل سبب

فوقه العاقل بحول  
وهو الحكيم بنده و  
الحق نور حاد

بسم الله الرحمن الرحيم

المصنوع  
 والاباء لا يخلو الكسب عند  
 ولذا جاز للاب بيع عرض ولده الغائب  
 منفقة وان لم يجر نقد بالثقة زمانه  
 الا تخاف منيب  
 فلوطن مضائق وقت النحر ولم يقض  
 عن اعليه وصلح النحر بين ان كان  
 في الوقت معه تبطل النحر فانه في الوقت  
 سنة جليل الفاء ثم النحر والافانج  
 فقط  
 فلا يضمن المالك الغائب  
 منافع المصنوع  
 لا يثبت احرم ضامن احرم لا يثبت  
 ووكالات وولاته في كذا كذا

...



هذا هو الحق لا يجوز لأحد أن يصر فيه ملك الغير بلا أدلة لا ينفذ امر القاضي

لا يجوز لأحد أن يصر فيه ملك الغير بلا أدلة لا ينفذ امر القاضي

الأدوات في الشرع لا طاعة للسلطان في المعصية وإنما

الطاعة في المعروف لا يقطر حكم الاصل بالواري من جهة

ما جاز لو زبط بطل برؤا ما ثبت حكم اصلي لا يقطر بالواري

ما ثبت برؤا من حكم بقاء ما لم يوجد المزيل ما حرم أخذه حرم عطائه

ما أصبح للضرورة بنقود بقدر ما ثبت على غير العباس فغيره لا

لم يمتد والمنسب لا إلا بالتقوى المراءوا خذ باقراره ما يترد بين الوض

والبدعة فابتداء اول وبين السنة والبدعة فترك اول وبين

الواجب البدعة فابتداء اول والمطلق انما يجري على الإطلاق اذا

لم يعم دليل التقييد نصا او دلالة من ملك شيئا ملك ما هو منه ضرورة

فما ثبت كونه ملكا في وقت من الماضي يحكم ببقاء ملكه ما لم يوجد المزيل

فالمضطر لا يملك الممتنع الا في وقت ما اقتوا بالنقود بول الشريعة

دون الاواني من غير كنفها سنة النبي صلى الله عليه وسلم

المشار

المثال الجرح لا يصح القاعدة الكلية المعلق بالشرط كجثثه

عند ثبوت ومودوم قبل ثبوت شرط المقضي عليه في حادثة لا تمنع

دعواه ولا يثبت المنع عادة كالممنوع حقيقة من شكله فعل

شبا او لا فالاصل انه لم يفعل **ن** النفس على خلاف القياس

بقتصر على مورد النهي بقر المشروعية عندنا **و** الواجب

لا يحتاج الى القضاء الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والبيع

يتقيد بوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر الولاية كحاضره

اولى من الولاية العامة الواجب اذا لم يتعلق بعين لا يتجاوز

بالعقل والكثرة كقراءة العلوة خلافا لث في **ي** يرجع

بعض وجود المشترك بغالب الراي بدخل في التعرف بنوعا مالا

يجوز ان يكون مقصودا بسقط الفرع بسقوط الاصل فيفتقر

ولمذا لم يرد على المتوهم ان لا ينفذ امر القاضي

نفسه ان النهي في الافعال الشرعية

مقتضى مقتضى المشروعية والنهي في الافعال

الشرعية محبة مقتضى مقتضى

مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

فإذا أبرأ الاصل من الكثرة دون السلب

فالوفا ولو دارع ثم يفرغ على القاضي

في النكاح نهية



في المذهب  
لا في المذهب  
في المذهب

في الابتداء ما لا يقتضي الاختصاص بلزم مراعات  
الشرط بقدر الامكان الجبين ابراهيم علي النبي  
تمت هذه النسخة الشريفة المنسوبة  
الى الفاضل الحق السداد الاكمل  
والاقل اول لا يمكن لحفظ بركات هذا  
الشرط

الشرط بقدر الامكانه اليهين ابراهيم علي النبي

تمت هذه النسخة الشريفة المنوبة

إلى الفاضل المحقق الأستاذ الأكمل

والباعل المدقق الاجل

الشهيد بالشارق والمغرب

بابی سعید محمد خاں دی اکرمہ اللہ تعالیٰ

٤٤ بكرمه الابدی و مد ظله بطرفه

السرمدي على يد العبد الضعيف

المفتقر إلى عفوه اللطيف

سليمان بن مصطفیٰ الحارثی

عن والده ولوالديه وأخيه

عند خدمته استودع اللطيف

۱۷۲۳

1100 3